أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

ورقة حول التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي

إعداد

د. جهاد خليل الوزير

محافظ سلطة النقد الفلسطينية

صندوق النقد العربي

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

ورقة حول التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي

إعداد

د. جهاد خليل الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

ورقة قدمت في اجتماع الدورة السابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في أبوظبي في 29 سبتمبر 2013

صندوق النقد العربي

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في مجال السياسة النقدية. كذلك، يعد صندوق النقد العربي وفي السياق نفسه ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي صدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن هذه الموضوعات، فقد رأى المجلس أنه من المصلحة أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي يعدها الصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية والتي تثير اهتماماً في مختلف الأوساط. وليس الغرض من هذه التقارير والأوراق طرح وجهة نظر معينة، وإنما إلقاء الضوء، بأكبر قدر من الموضوعية والتجرد حول هذه الموضوعات. فهذه السلسلة ليست لطرح الآراء والمواقف، وإنما لتوفير المعلومات وزيادة الوعي ببعض القضايا النقدية والمصرفية. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة الاقتصادية العربية.

والله ولي التوفيق،،

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

الصفحة

مقدمة 1

أولاً: لمحة تاريخية حول النظام المصرفي الفلسطيني ونشأة سلطة النقد 2

ثانياً: مرحلة التأسيس 3

ثالثاً: المرحلة الوسيطة 4

رابعاً: خطة التحول الاستراتيجي 5

خامساً: مؤشرات التطور المالي في فلسطين 48

خاتمة 52

مقدمة

لقد حققت سلطة النقد خلال السنوات القليلة الماضية نقلة نوعية مميزة على صعيد بنائها المؤسسي، وعلى صعيد العمل المصرفي في فلسطين، وذلك من خلال العديد من الإنجازات في مختلف الميادين والمجالات ذات العلاقة بطبيعة عملها ومهامها. وقد نالت هذه الانجازات إعجاب وتقدير العديد من الخبراء والمؤسسات الدولية والإقليمية على حدٍ سواء وفي أكثر من مناسبة. لتكون بمثابة شهادة حقيقية على انجازات سلطة النقد ومهنيتها العالية كمؤسسة وطنية تنافس مثيلاتها في دول العالم المتقدم.

فقد أشادت المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتطور الكبير الذي حققته سلطة النقد في المجال المالي والمصرفي، حيث أشاد صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر أواخر آذار 2011[1]، بمستوى جاهزية سلطة النقد للتحول إلى بنك مركزي عصري. وتحدث التقرير عن الإصلاحات المؤسسية التي نفذتها سلطة النقد منذ عام 2007، وإعادة الهيكلة التي مكنتها من تحقيق المهام الأساسية التي تضطلع بها البنوك المركزية.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الورقة لتلقي الضوء على مسيرة التطور التي شهدتها سلطة النقد الفلسطينية منذ نشأتها وتأسيسها في العام 1994 وحتى الآن، وأبرز المراحل التي مرت فيها، خاصةً خطة التحول الاستراتيجي الهادفة نحو تحول سلطة النقد لبنك مركزي عصري وبكامل الصلاحيات، يضطلع بمهام إدارة السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي للدولة الفلسطينية. بالإضافة إلى التطرق للإجراءات التي اتخذتها في مجال تأسيس وتطوير بنية تحتية مالية ومصرفية قوية ومتوافقة مع احدث الممارسات الدولية، بما تتضمنه من أنظمة مصرفية ورقابية حديثة.

[1] Macroeconomic and Fiscal Framework For The West Bank and Gaza: Seventh Review of Progress, IMF, Brussels, April 13, 2011.

أولاً: لمحة تاريخية حول النظام المصرفي الفلسطيني ونشأة سلطة النقد

لقد عانى القطاع المصرفي الفلسطيني – شأنه شأن جميع قطاعات الاقتصاد وشرائح المجتمع – من نير الاحتلال وسياساته التدميرية، فمنذ اللحظة الأولى لقيام إسرائيل باحتلال باقي أجزاء فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) عام 1967، أصدرت الأمر العسكري رقم (7) بتاريخ 1967/6/7، القاضي بإغلاق جميع المصارف ومؤسسات التسليف في المناطق الفلسطينية.

سمح لاحقاً للمصارف الإسرائيلية بفتح فروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قامت المصارف الإسرائيلية بتقديم الخدمات التقليدية للمصارف، ولكنها لم تقم بالدور الطبيعي الذي تقوم به عادةً المصارف الوطنية من دعم للتنمية، بل عملت على تكريس الاحتلال الهادف إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني وإضعاف قطاعاته، وتسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي. فقد قامت السياسة المصرفية الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية على منع تأسيس مصارف وطنية فلسطينية، وفرض شروط تعجيزية على المصارف الأجنبية الراغبة بإعادة فتح فروعها في المناطق الفلسطينية، والاقتصار على تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الضفة وغزة من جانب، وإسرائيل من جانبٍ آخر، وعدم تمويل أية مشاريع تنموية في المجتمع الفلسطيني، والتشديد في منح التسهيلات وفي أضيق الحدود، وربط الموافقة على بعض القروض -خاصةً القروض الزراعية- بموافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي، بالإضافة إلى قصر التعامل بعملة الشيكل فقط، مما أدى إلى حدوث خسائر فادحة بمدخرات المواطنين نظراً لعدم استقرار هذه العملة.

مع بداية العملية السلمية في المنطقة العربية في مطلع التسعينات، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول 1991، وما ترتب عليه من توقيع وثيقة إعلان المبادئ (أوسلو) حول

ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقع في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993، بدأت سياسة مصرفية جديدة في المناطق الفلسطينية، وشهد النظام المصرفي الفلسطيني فترة تحول جذري مقارنةً مع الفترة السابقة. فلأول مرة يتم تأسيس سلطة نقدية في فلسطين، تقوم بمهام البنك المركزي، وتعهد إليها سلطة ترخيص ومراقبة المصارف. وهكذا نشأت سلطة النقد الفلسطينية بموجب بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي الموقع في باريس بتاريخ 29 نيسان 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: مرحلة التأسيس

جاء قرار تأسيس سلطة النقد الفلسطينية في ظل غياب الإطار التشريعي الذي يحدد مهامها وأهدافها، بالإضافة إلى عدم توفر الخبرات المناسبة التي تمكنها من النهوض بمهمة تأسيس أول بنك مركزي فلسطيني. لذلك فقد تمت الاستعانة في مرحلة التأسيس بالمؤسسات الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى مساعدة بعض المصارف المركزية العربية، وبعض الخبراء المصرفيين في المصارف التجارية العربية والفلسطينية، ومن ثم تشكلت النواة الأساسية لسلطة النقد، التي قامت بوضع إستراتيجية لتطوير العمل المصرفي في مناطق السلطة الفلسطينية تركز على إيجاد الإطار التشريعي للعمل المصرفي، وبناء الأنظمة الرقابية، وتعزيز العلاقات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى البناء الداخلي لدوائر سلطة النقد وكادرها البشري. والشكل التالي يوضح أبرز عناصر إستراتيجية التأسيس.

يمكن القول أن المرحلة التأسيسية (1994-2001) اتصفت ببعض الخصائص أهمها على صعيد البناء الداخلي تعدد الهيكليات الخاصة بسلطة النقد وعدم الاستقرار على هيكلية معينة شاملة بعيدة المدى، وضعف الكادر البشري ومحدودية خبرته. كما تم في هذه المرحلة

التركيز على عملية البناء والتأهيل التي تمت بمساعدة من بعض البنوك المركزية العربية وكذلك تكثيف الدورات التدريبية خاصة الخارجية، بالإضافة إلى تأسيس معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية في العام 1999 ليقود مهمة تدريب وبناء الكوادر المصرفية الفلسطينية. أما على الصعيد المصرفي فقد اتصفت بوضع الأطر القانونية الأساسية للعمل خاصة قانون سلطة النقد وقانون المصارف، وتوسيع مهام سلطة النقد في الإشراف على الصرافين، والتركيز على الانتشار المصرفي في محافظات الوطن بشكل أساسي، والتركيز على تكثيف العلاقات الدولية والإقليمية لسلطة النقد.

الشكل (1): العناصر الأساسية لإستراتيجية سلطة النقد في مرحلة التأسيس (2001-1994)

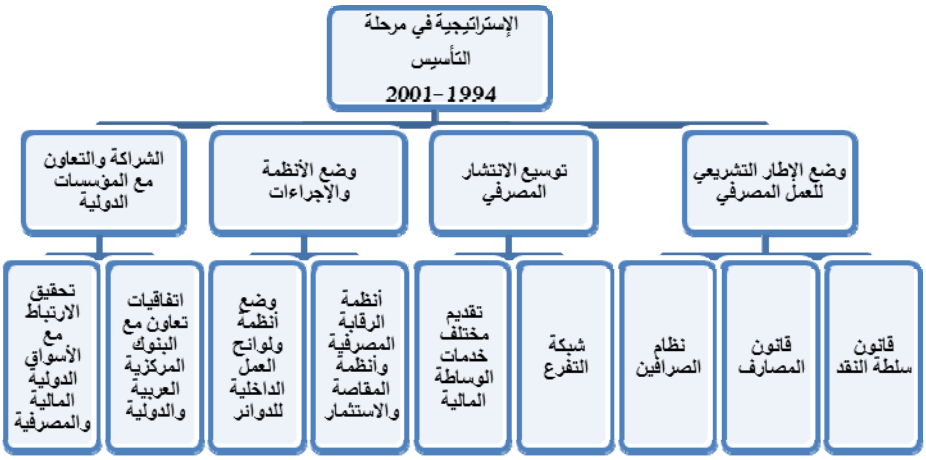

ثالثاً: المرحلة الوسيطة

جاءت المرحلة الوسيطة (2002-2005) لتركز بدرجة أكبر على الأنظمة المصرفية والرقابية، حيث اتسمت هذه المرحلة بالتركيز على تطوير أنظمة الرقابة المصرفية، وأنظمة

المقاصة، وأنظمة المعلومات، واستحداث أنظمة أرشفة للقرارات والتعاميم الصادرة عن سلطة النقد، والبدء بتأسيس أنظمة وشبكات الربط الالكتروني بين المصارف وسلطة النقد، وكذلك تمهيد الطريق لإنشاء نظام مدفوعات متكامل، والبدء بإعداد مسودات بعض القوانين اللازمة لتنظيم وضبط العمل المصرفي والصيرفي، وإعادة النظر فيما هو موجود منها، والتركيز على مراجعة آثار القرارات والسياسات التي طبقت في مرحلة التأسيس (حيث بدأ التفكير في الاندماج المصرفي، وتفعيل دور المصارف الإسلامية).

ورغم صعوبة الأوضاع السائدة في المناطق الفلسطينية في سنوات هذه المرحلة نتيجة للأحداث التي نتجت عن اندلاع انتفاضة الأقصى، وإعادة احتلال الضفة الغربية، وتشديد الخناق على الاقتصاد الفلسطيني، ومهاجمة بعض المصارف والسطو عليها من قبل سلطات الاحتلال، إلا أن سلطة النقد استطاعت خلال هذه الفترة رفع مستوى الكفاءة لدى كادرها البشري، وتطوير نظم الرقابة المصرفية، وتعميق الروابط بين مؤسسات الجهاز المصرفي، وإيجاد العديد من الأطر القانونية المنظمة للعمل المصرفي أهمها إصدار قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002. بالإضافة إلى البدء في التفكير نحو إجراء تحول استراتيجي نحو بنك مركزي عصري وبكامل الصلاحيات.

رابعاً: خطة التحول الاستراتيجي

في ضوء تجربة سلطة النقد خلال المرحلة التأسيسية والمرحلة الوسيطة تم وضع خطة التحول الاستراتيجي في العام 2006، تهدف إلى تحويل سلطة النقد من مؤسسة ذات مسؤوليات محصورة بدرجة أساسية بالاستقرار المالي، إلى مؤسسة ذات صلاحيات أوسع بما يجعلها بنك مركزي كامل الصلاحيات يعنى بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويتمتع بمصداقية وفعالية عالية بما يحقق ثقة الشعب الفلسطيني، والأطراف الخارجية الأخرى

خاصةً الاستثمارية، وتعزيز أواصر التعاون بين سلطة النقد والمصارف من جهة، وبين القطاع المصرفي الفلسطيني والعالم الخارجي من جهةٍ أخرى. بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية اللازمة لإدارة السياسة النقدية المستقبلية والاستعداد لإصدار العملة الوطنية، التي تعتبر من العناصر الهامة والمركزية في أي اقتصاد.

الشكل (2): الملامح الرئيسية لخطة التحول الاستراتيجي

وفي سياق تحقيق الأهداف المذكورة، عملت سلطة النقد ومنذ عام 2006 على تهيئة بنية تحتية سليمة وقوية، تكون كفيلة بالنهوض والارتقاء بالقطاع المالي بشكلٍ عام، والجهاز المصرفي بشكلٍ خاص لتقديم خدمات مصرفية متميزة، تضاهي مثيلاتها في العديد من الدول المتقدمة، ولتتناسب مع ما تشهده المرحلة الحالية من بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، متوجةً بالاعتراف بفلسطين "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة مؤخراً بتاريخ 2012/11/29.

وفي هذا الإطار، وضعت سلطة النقد خطة عمل شاملة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي الفلسطيني وحوكمته، إدراكاً منها لأهمية تعزيز نظم الحوكمة في فلسطين، ومواكبة التطورات الدولية فيما يتعلق بالممارسات الفضلى في هذا المجال، حيث ركزت خطة التحول الاستراتيجي على تطبيق مبادئ الحكم الجيد من خلال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية الناجمة عن هذه الخطة.

وفيما يلي أهم الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال إعادة هيكلة وحوكمة الجهاز المصرفي الفلسطيني.

1. هيكلة شاملة لسلطة النقد الفلسطينية باعتبارها رأس الهرم في النظام المصرفي

أ- التطورات الهيكلية

تم استحداث هيكل تنظيمي جديد لسلطة النقد، يعكس تحديداً واضحاً لمسؤوليات مجلس الإدارة والمحافظ والإدارة العليا، وتبادل المعلومات وفق نظام فعال لإدارة المعلومات الإدارية يجمع بين مبادئ الحكم السليم وأفضل الممارسات التشغيلية. وتم إعادة هيكلة الدوائر التي كانت قائمة وإنشاء دوائر جديدة، وبناءً على ذلك أصبح الهيكل التنظيمي لسلطة النقد يتكون من ثلاث مجموعات رئيسة:

- **مجموعة الاستقرار النقدي:** تتكون من دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، ودائرة العمليات النقدية. وتهدف هذه المجموعة إلى تعزيز القدرات الذاتية لسلطة النقد في مجال تحليل التطورات الاقتصادية والتنبؤ بآثار وانعكاسات هذه التطورات على السياسة النقدية "مستقبلاً" والاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام، وكذلك إعداد سلطة النقد وبناء قدراتها فيما يتعلق بإصدار السندات الحكومية لصالح وزارة المالية، وكذلك إصدار وإدارة العملة الوطنية.

- **مجموعة الاستقرار المالي:** تتكون من دائرة الرقابة والتفتيش، ودائرة نظم المدفوعات، ودائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق. وتهدف هذه المجموعة إلى ضمان استقرار وسلامة عمل الجهاز المصرفي الفلسطيني، وذلك عبر أقسامها المتخصصة بالرقابة على المصارف ومؤسسات الصيرفة، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وتحليل السلامة الكلية، ومكتب معلومات الائتمان وغيرها من الأقسام.

- **المجموعة الإدارية:** تتكون من خمسة دوائر هي: الدائرة المالية، ودائرة الموارد البشرية، ودائرة الخدمات العامة، ودائرة العلاقات العامة، ودائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا. وتعمل هذه المجموعة على مساندة مجموعتي الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وتوفير الدعم الإداري والفني وضمان سلاسة العمل.

إضافةً إلى المجموعات الأساسية الثلاث، تم استحداث أربع مكاتب مستقلة (تتمتع بالاستقلالية التامة في سلطة النقد، وترفع تقاريرها مباشرةً إلى مجلس الإدارة) بهدف توفير إطار فعال لحوكمة البنك المركزي، وهي:

- **مكتب أخلاقيات العمل**: يعنى هذا المكتب بمعالجة قضايا أخلاقيات العمل، والتأكد من تنفيذ السياسات المعتمدة لمعالجة القضايا ذات العلاقة بأخلاقيات العمل وتضارب المصالح. وتهدف هذه المهمات إلى توجيه سلوك موظفي سلطة النقد بما يتلاءم ومعايير الممارسات الأخلاقية، وإلى الحفاظ على سمعة سلطة النقد، وتحسين جوّ العمل، ومنع الفساد.

- **مكتب التظلمات**: يتولى مكتب التظلمات مهمة التحقيق في جميع تظلمات الموظفين ذات الصلة بعمل سلطة النقد. كما يستند المكتب في قراراته على سياسات سلطة النقد، والمبادئ والأعراف القانونية، ومبادئ العدل والإنصاف، والنظم الإدارية واللوائح المعتمدة، بهدف تحسين بيئة العمل وتعزيز الاطمئنان لدى موظفي سلطة النقد. جدير بالذكر أن استحداث هذا المكتب يعتبر الأول في فلسطين والمنطقة العربية.

- **مكتب المستشار القانوني**: يقدم هذا المكتب التحليل القانوني للقضايا والمشكلات ذات العلاقة ويقدم النصح والإرشاد القانوني للمحافظ ومجلس الإدارة، والدوائر والأقسام والمكاتب الأخرى، في جميع الأمور القانونية المتعلقة بمسؤوليات سلطة النقد، والقوانين النافذة التي قد تؤثر على عملها، والأبعاد القانونية للنظم واللوائح والقرارات الإدارية. كما يتولى المعالجات الإدارية، والقضايا المرفوعة في المحاكم نيابة عن سلطة النقد، بما في ذلك تحري خروقات قانون المصارف التي تقوم بها المؤسسات المصرفية والمتعاملين معها إذا لزم ذلك وبالتنسيق مع دائرة الرقابة والتفتيش. كما يحافظ هذا المكتب على قنوات الاتصال مع الجهات ذات العلاقة في المجلس التشريعي، ويساهم في اقتراح مسودات التشريعات ذات العلاقة بمسؤوليات سلطة النقد.

- **مكتب التدقيق الداخلي:** يعتمد على الأسس والمعايير الدولية الحديثة في مجال التدقيق الداخلي، حيث يتم إعداد خطة سنوية للتدقيق مبنية على أساس تقييم المخاطر في إطار الأهداف الإستراتيجية، والاهتمام بتقييم المخاطر التي تشكل أهمية كبيرة، وتقييم أداء الإدارات والمكاتب والمشاريع بما فيها إدارة المخاطر والإجراءات المتبعة كلٌ في مجال اختصاصه للحد من الآثار المتوقعة للمخاطر، بالإضافة إلى تقييم مدى كفاية الإجراءات المتخذة لتصحيح أوجه القصور في الوقت المناسب، وتقييم مدى كفاية ضوابط حماية أصول سلطة النقد.

ب- استحداث وتطوير التشريعات التي تحكم عمل الجهاز المصرفي

في بداية العمل المصرفي - مع تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 - كانت سلطة النقد مثلها مثل باقي المؤسسات الفلسطينية الناشئة الأخرى تحت التأسيس والبناء في ذلك الوقت. ومع تأخر صدور القوانين المنظمة للعمل المصرفي، اقتصر الإطار التشريعي والتنظيمي على قرارات صادرة عن محافظ سلطة النقد في مجال ترخيص أعمال المصارف المحلية

والأجنبية ورأس المال والاحتياطي الإلزامي، بالإضافة إلى تعاميم ومذكرات دورية تصدرها سلطة النقد للمصارف العاملة في فلسطين واستمر ذلك إلى أن صدر قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997، الذي نظم مهام وأهداف وعلاقة سلطة النقد بالمصارف. واستمر العمل وفق آلية التعاميم والقرارات - والتي تم مراجعة بعضها وتعديله بما يتوافق مع قانون سلطة النقد - حتى صدور قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، والذي وضع إطاراً قانونياً منظماً لكافة الجوانب المتعلقة بترخيص وعمل المصارف، والعقوبات المترتبة على مخالفة القانون ...الخ، وذلك بهدف ضمان تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وفعاليته.

وإدراكاً من سلطة النقد بمدى أهمية وجود إطار تشريعي وتنظيمي متكامل وفعال ومواكب لأحدث التطورات المصرفية العالمية، فقد عملت سلطة النقد خلال الأعوام الماضية على إعادة النظر في مجمل التشريعات والقوانين والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، حيث أجريت مراجعة شاملة لقانوني المصارف وسلطة النقد، وذلك بهدف معالجة جوانب القصور في قانون المصارف التي اتضحت خلال الممارسة العملية من جانب. وجعله أكثر حداثةً ومواكبةً للتطورات المصرفية العالمية والإقليمية على صعيد جوانب الرقابة المصرفية وتطبيق معايير لجنة بازل من جانبٍ آخر. كما تمثل الهدف من مراجعة قانون سلطة النقد في إصدار قانون جديد يأخذ بعين الاعتبار تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي عصري وكامل الصلاحيات، بحيث تكون البيئة القانونية للتحول إلى بنك مركزي جاهزة، وتأتي هذه الخطوة في سياق إعداد وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

وبناءً على هذه المراجعة الشاملة للأطر التشريعية والتنظيمية للعمل المصرفي -والتي توجت خلال عام 2010 بإصدار قانون المصارف الجديد- يمكن القول أن العمل المصرفي الآن يستند إلى أساس متين من القوانين والتعليمات التنظيمية وفقاً لما يلي:

- **قانون المصارف**

تم إصدار قانون المصارف الجديد رقم (9)، لسنة 2010[2]، ليحل محل قانون المصارف السابق رقم (2) لسنة 2002. ويلبي القانون الجديد حاجة الجهاز المصرفي للتعامل مع المستجدات المصرفية، وذلك بتضمينه عناصر الحداثة والشمولية، والأطر الفعالة للاستقرار المالي، وبما يسهم في تعزيز ثقة المؤسسات الدولية والإقليمية بالجهاز المصرفي الفلسطيني. ومن المجالات الجديدة التي نظمها القانون ما يتعلق بالسرية المصرفية وتحديد الحالات التي يجوز فيها إفشاء هذه السرية، ومكافحة غسل الأموال، وعمليات الإسناد الخارجي. كما وفر القانون الجديد السند القانوني والمرونة اللازمة لسلطة النقد في إنشاء وتأسيس وإدارة نظام المدفوعات الوطني، وتأسيس مؤسسات في مجال ضمان الودائع والقروض ومعاهد تدريب، وأعطاها حق إصدار أية أدوات دين أو أذون أو سندات أو صكوك إسلامية أو شهادات إيداع، وغيرها، لتنظيم وإدارة السيولة. وفي مجال تعزيز العمل المصرفي الإسلامي أعطى القانون الحق لسلطة النقد بتأسيس هيئة رقابة شرعية عليا تشرف على المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية.

- **قانون البنك المركزي**

تم الانتهاء من إعداد مسودة قانون (البنك المركزي الفلسطيني)، والذي سيتم اعتماده من رئيس السلطة الفلسطينية خلال الفترة القريبة القادمة، ليحل محل قانون سلطة النقد رقم (2)

[2] صدر في مدينة رام الله بموجب قرار رئاسي من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2010/11/27. وبذلك الغي قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 وفقاً لما جاء في نص المادة رقم (75) من قانون المصارف الجديد، على أن تبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات والإرشادات الصادرة عن سلطة النقد نافذة بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام القانون الجديد لحين إلغائها وإصدار أنظمة وتعليمات وإرشادات بموجب القانون الجديد.

لسنة 1997. ويشكل هذا القانون البنية القانونية الأساسية لتحول سلطة النقد إلى بنك مركزي عصري كامل الصلاحيات. ويتضمن الأسس القانونية الكفيلة بتمكين سلطة النقد من إدارة وإصدار عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة، إضافة إلى القيام بواجبها كوكيل ومستشار مالي للدولة الفلسطينية المرتقبة.

- **قانون مكافحة غسل الأموال**

تم إصدار قرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال، وذلك بهدف تجنيب القطاع المصرفي بشكلٍ خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام الآثار السلبية لجرائم غسل الأموال. صدر هذا القانون في ضوء مستجدات العمل المصرفي على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة[3]، وما يتطلبه من إجراءات رادعة لمكافحة جرائم غسل الأموال التي تهدد الاستقرار المالي للدول وانهيار أجهزتها المصرفية. وينظم القانون مفاهيم وإجراءات ومصادر وعقوبات غسل الأموال، كما تبنى القانون المنهج الحصري في تحديد جرائم غسل أموال في المناطق الفلسطينية. ووضع القانون الأطر والإجراءات التي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى اتخاذها تحوطاً لمنع وقوع هذا النوع من الجرائم. كما حدد عقوبات رادعة لكل من يمارس هذه الجرائم في مناطق السلطة الفلسطينية.

وقد نص القانون على تشكيل لجنة وطنية عليا لمكافحة غسل الأموال تضم في عضويتها ممثلين عن مختلف الوزارات ذات العلاقة وهي وزارة المالية والداخلية والعدل والاقتصاد الوطني، كما تضم ممثلاً عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ومدير دائرة مراقبة

[3] جدير بالذكر أن إسرائيل – قبل صدور قانون مكافحة غسل الأموال – كانت تتخذ من عدم وجود قانون لمكافحة غسل الأموال لدى السلطة الفلسطينية ذريعة وحجة أمام العالم لمحاصرة النظام المصرفي الفلسطيني والتنصل من مسؤولياتها تجاه هذا النظام والتي نص عليها بروتوكول باريس الاقتصادي، وحاولت قطع العلاقات مع المصارف العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية ومنع تدفقات السيولة النقدية منه واليه.

المصارف بالإضافة إلى خبراء اقتصاديين وقانونيين. كما نص القانون على تكوين وحدة المتابعة المالية وتختص بمتابعة كافة عمليات الاشتباه بغسل الأموال.

- **قانون نظم المدفوعات في فلسطين[4]**

يمثل هذا القانون الإطار التشريعي الملائم والشامل الذي يحكم عمل نظم المدفوعات في فلسطين. ويأتي استكمالاً لإجراءات سلطة النقد الهادفة إلى وضع البنية التحتية القانونية الشاملة لتنظيم نظم الدفع والرقابة عليها. ويمثل هذا القانون خطوة هامة نحو استخدام أدوات الدفع الالكترونية، كما يوفر إمكانية إجراء التسوية الالكترونية لحسابات المصارف والمعاملات المالية الناتجة عن تعاملاتها وبشكل نهائي، وإمكانية إدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية بين المصارف باعتماد أسلوب المسح الضوئي، وترحيل صافي العمليات إلى منظومة المقاصة الآلية لتسوية القيم إلكترونياً بين المصارف بكل يسر وأمان، اعتماداً على قبول التوقيع الالكتروني ضمن شروط محددة. وكذلك ربط جميع المصارف وفروعها بمنظومة اتصالات إلكترونية متكاملة لخفض نسبة المخاطر في أنظمة المدفوعات، وتمكين سلطة النقد من مراقبة الخدمات والحسابات بشكلٍ فعال.

جديرٌ بالذكر أنه تم تأسيس مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني بموجب قرار صادر عن محافظ سلطة النقد عام 2010. ويتولى إدارة مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء (محافظ سلطة النقد أو نائبه رئيساً، مدير دائرة نظم المدفوعات نائب للرئيس، عضوية ستة من المصارف العاملة في فلسطين يتم اختيارهم بالتصويت العلني بحيث يراعى تمثيل كافة المصارف من حيث حصة السوق وجنسيتها وطريقة عملها، وأخيراً جمعية البنوك في فلسطين وتمثل المصارف غير المنتخبة). ويقع على عاتق المجلس

[4] صدر قانون "تسوية المدفوعات الوطني" بموجب قرار بقانون رقم (17) لسنة 2012 بتاريخ 2012/11/23.

مسؤولية وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتطوير نظم المدفوعات وتحفيز التنسيق والتعاون المستمر ما بين كافة الجهات العاملة في هذا القطاع (مصارف وشركات مالية وشركات تقنية ومؤسسات حكومية وأي جهة أخرى ذات علاقة).

- **قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع[5]**

من القوانين الحديثة التي صدرت مؤخراً، ويعتبر من أفضل القوانين المتعلقة بضمان الودائع في المنطقة وفقاً لتقييم البنك الدولي. وبموجب هذا القانون سيتم إنشاء مؤسسة ضمان الودائع التي تهدف إلى طمأنة المودعين وبالأخص الصغار منهم على سلامة أموالهم. ويتوقع أن تضمن المؤسسة ودائع مليون ومائة ألف مودع بشكلٍ سريع من إجمالي المودعين، أي ما يقارب 93% من المودعين في المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وبموجب القانون سيقوم كل بنك مرخص بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه كتأمين لمؤسسة ضمان الودائع، كما تساهم الحكومة بدعم رأسمالها[6]. وسيتم استثمار التأمين ضمن صندوقين منفصلين أحدهما للمصارف التقليدية، والآخر للمصارف الإسلامية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي حال تصفية أي مصرف، تتولى هذه المؤسسة رد الودائع للمودعين بسرعة حسب الضمان، بينما تستمر إجراءات متابعة الحقوق المالية الأخرى حسب القانون وإجراءات التصفية. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة التي تدفعها البنوك لا تدخل ضمن إطار الاحتياطيات المودعة من قبلها لدى سلطة النقد.

[5] صدر قانون "المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع" بموجب قرار بقانون بتاريخ 2013/5/29.

[6] حسب نص المادة (14) من قانون مؤسسة ضمان الودائع تساهم الحكومة بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي. بينما يساهم كل عضو في المؤسسة بنسبة تبلغ 0.3% من مجموع الودائع المشمولة بالضمان لديه.

ويمثل إنشاء مؤسسة لضمان الودائع ركناً أساسياً من أركان شبكة الأمان المالي، من اجل حماية صغار المودعين، وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي في دولة فلسطين. جديرٌ بالذكر أن سلطة النقد حصلت على عضوية المؤسسة الدولية لضامني الودائع (IADI) كعضو مشارك، وذلك للاستفادة من الخبرات العملية لأعضاء المؤسسة التي تضم 132 مؤسسة ضمان ودائع على مستوى العالم.

بالإضافة إلى القوانين السابقة، تم إصدار تعليمات رقابية شاملة[7] في مختلف الجوانب الرقابية اعتباراً من عام 2008، بشكل تدريجي استناداً إلى المادة رقم (6) من اللائحة التنفيذية لقانون المصارف رقم (2) لسنة 2002، الصادرة بتاريخ 2007/6/10، والتي جاء فيها (تصدر سلطة النقد التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة). وتوفر هذه القوانين والتعليمات مجتمعة عناصر الحداثة، والشمولية، والأطر الفعالة للاستقرار المالي في فلسطين.

ج- استحداث وتطوير الأنظمة المصرفية والرقابية

قامت سلطة النقد بإطلاق مجموعة من البرامج والأنظمة والخدمات المتطورة، وفقاً للممارسات الدولية الفضلى، وذلك في إطار تطلعاتها وجهودها لتطوير أنظمتها وأدواتها الرقابية، وآليات العمل الهادفة إلى تسهيل عملية التواصل فيما بين المصارف والأفراد، وفيما بين المصارف مع بعضها البعض، واستخدامها كأدوات لتعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي. وفيما يلي الأنظمة الالكترونية التي أدخلتها سلطة النقد على العمل الرقابي المصرفي:

[7] جاري العمل على إعادة صياغة التعليمات الرقابية بما يتوافق مع قانون المصارف الجديد رقم (9) لسنة 2010.

- **أنظمة المعلومات الائتمانية**[8]

تهدف هذه الأنظمة إلى بناء قاعدة بيانات حديثة ومتطورة تشمل مجموعة من الأنظمة الآلية تعمل وفقاً للممارسات الدولية الفضلى. وهذه القاعدة متاحة لاستخدام كلٍ من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال الشبكة المعلوماتية[9]، لمساعدتها على اختيار عملائها بدرجة عالية من الثقة والمهنية، وبالتالي مساعدتها في إدارة محافظها الائتمانية والحد من المخاطر المتعلقة بها. **وتستند هذه القاعدة لأربعة أنظمة الكترونية، هي: نظام معلومات الائتمان، ونظام تصنيف المقترضين، ونظام الشيكات المعادة الآلي، ونظام الشيكات المفقودة والموقوفة. وفيما يلي نبذة عن كل من هذه الأنظمة.**

الشكل (3): أنظمة الملومات الائتمانية التابعة لسلطة النقد

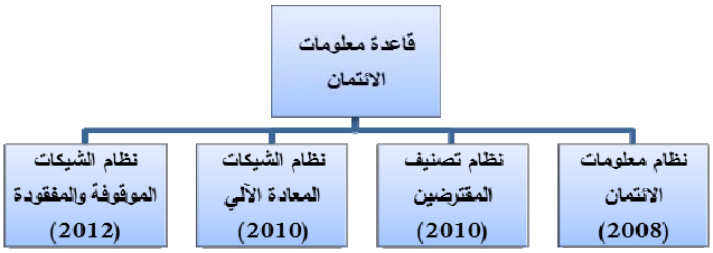

- **نظام معلومات الائتمان**

دخل هذا النظام حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ 2008/4/13. ويعتبر هذا النظام بمثابة قاعدة بيانات، يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المقترضين

[8] تخضع هذه الأنظمة لإشراف قسم أنظمة المعلومات الائتمانية، في دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق ضمن دوائر مجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد، التي تم تأسيسها في العام 2011.

[9] تسعى سلطة النقد ضمن خططها إلى ربط كبرى مؤسسات القطاع الخاص والهيئات المحلية بنظام المعلومات الائتمانية، الأمر الذي يسهم في خفض المخاطر الائتمانية في المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة. تجدر الإشارة إلى انه حتى اللحظة تم ربط المجلس الفلسطيني للإسكان، ولا زالت الجهود جارية لربط مؤسسات أخرى.

وكفلائهم، تتيح إمكانية الاستعلام عن التاريخ الائتماني لأي عميل مهما كان حجم الائتمان الممنوح له، مما يحد من مخاطر الائتمان ويجعل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة، وبالتالي زيادة حجم التسهيلات الممنوحة من قبلها. ويصنف هذا النظام من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية بأنه نظام هجين (Hybrid System) لأنه يجمع بين خصائص الأنظمة التي تشرف عليها البنوك المركزية (Public Credit Registry) والأنظمة التي يشرف عليها القطاع الخاص المشمولة بنظم التصنيف الائتماني (Private Credit Registry).

جديرٌ بالذكر انه تم تطوير نظام لتحديث البيانات المالية والشخصية للمقترضين وكفلائهم من خلال موقع المعلومات الائتمانية. وبموجب هذا النظام، تم إلغاء العمل بالنماذج الورقية في تعديل البيانات اعتباراً من 2011/12/26، والالتزام بالنظام الإلكتروني في التعديل. كما تم تطوير خدمة الحصول على التقرير الشهري لمحفظة التسهيلات وتوفيرها لمدراء التسهيلات في المصارف ومؤسسات الإقراض، وذلك بشكلٍ آلي دون الرجوع لسلطة النقد، ولكلٍ من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، حيث تم وقف العمل بالتقارير الورقية.

❖ نظام تصنيف المقترضين

يعتبر هذا النظام إضافة جديدة لأدوات خفض المخاطر الائتمانية التي يمكن الاستعانة بها في إعداد الدراسة الائتمانية. وقد دخل هذا النظام حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ 2010/7/4. ويعزز هذا النظام قدرة المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة على دراسة وتحليل بيانات تسهيلات العميل المسددة والقائمة، بهدف تحديد مستوى المخاطر الائتمانية الحالية والمستقبلية، التي قد يتعرض لها المقترضون أو كفلائهم، من أجل خفض المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن[10].

[10] لمزيد من التفصيل حول إرشادات عمل نظام تصنيف المقترضين يمكن الرجوع إلى التعميم رقم (2010/68) بتاريخ 2010/7/4. ووفقاً لهذا التعميم يتم تحديد درجة لتقييم مخاطر العميل الائتمانية تتراوح بين 100-380 درجة، وكلما ارتفعت درجة تقييم العميل كلما انخفضت المخاطر الائتمانية له.

وتعكف سلطة النقد حالياً على تطوير النسخة القائمة من نظام تصنيف المقترضين بعد أن تم مراجعة المتغيرات المحددة لدرجات المخاطر، وبما يتواءم مع البيئة المصرفية الفلسطينية. حيث تم تحليل عينة من البيانات المالية والشخصية لبعض العملاء، ومراجعة الأوزان الترجيحية للمتغيرات، وتعديل جدول درجات المخاطر، والتعديل على المتغيرات بما يتلاءم ونتائج التحليل، وتعديل تفسيرات التقييم بما يتلاءم مع التعديلات الحاصلة على النظام. ولا يزال العمل جاري لإجراء التعديلات النهائية قبل إطلاق النظام بشكله النهائي والبدء رسمياً باستخدام النظام المعدل من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والذي من المتوقع أن يكون خلال هذا العام.

❖ نظام الشيكات المعادة الآلي

دخل هذا النظام حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ 2010/3/31. ويوفر هذا النظام قاعدة بيانات شاملة عن العملاء الذين يعاد على أي من حساباتهم شيكات، سواء لعدم كفاية الرصيد أو لأسبابٍ فنية. وبالتالي فهذا النظام يعيد للشيك مكانته الاقتصادية والقانونية، ويسهم في تسهيل حركة التبادل التجاري، وتخفيض ظاهرة الشيكات المعادة في الجهاز المصرفي. ويوفر النظام قاعدة بيانات تفصيلية للشيكات المعادة بما يسهم في متابعة ودراسة وتحليل تطور هذه الظاهرة بدقة، وبالتالي إمكانية وضع سياسات تكفل الحد منها.

من جانبٍ آخر، جاري العمل للتحضير لإطلاق مشروع نظام الاستعلام الموحد، الذي يهدف إلى توفير الإفصاح وإمكانية الاستعلام من قبل الجمهور عن درجات تصنيف العملاء المدرجين على نظام الشيكات المعادة. وفي هذا السياق فقد تم خلال العام 2012، تصميم الشاشات الخاصة بالاستعلام الموحد، بما في ذلك شاشة طلب الاستعلام، وشاشة جواب الاستعلام، وربطهما على نظام الشيكات المعادة الآلي. وإجراء الفحص النهائي للنظام تمهيداً

لإطلاقه بشكل رسمي. كما تم التعميم على المصارف بضرورة تأمين التفويض بالاستعلام من كافة العملاء حملة دفاتر الشيكات لتوفير التغطية القانونية، بالإضافة إلى تغطية النظام قانونياً من خلال تعديل نص التنويه المدرج في جواب الاستعلام.

❖ نظام الشيكات الموقوفة والمفقودة

تم إطلاق نظام التبليغ عن الشيكات الموقوفة والمفقودة ضمن موقع المعلومات الائتمانية بتاريخ 2012/9/19. وبناءً على ذلك أصبح التبليغ عن أية شيكات مفقودة أو موقوفة يتم الكترونياً، وبالتالي تم وقف آلية التبليغ اليدوية التي كانت سارية في السابق. وهذا من شأنه أن يحقق ضبط ورقابة أكبر وأسرع حول الشيكات الموقوفة والمفقودة.

وتعتبر أنظمة المعلومات الائتمانية التي استحدثتها سلطة النقد الأكثر حداثة، حيث احتلت المركز الثاني عالمياً على مستوى البنوك المركزية بعد البنك المركزي الماليزي، والأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط[11]. وقد أسهمت هذه الأنظمة بشكلٍ ملحوظ في تفعيل وتعزيز عمليات الإقراض في فلسطين، وخفض حجم التعثر في المحفظة الائتمانية، حيث تراجعت نسبة التسهيلات المتعثرة من 15.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في عام 2007 إلى 3.1% فقط في نهاية حزيران 2013. وهذا يشير بوضوح إلى قوة التأثير الايجابي لأنظمة المعلومات الائتمانية في خفض المخاطر الائتمانية.

[11] نظراً لتقدم وتطور سلطة النقد بشكل ملحوظ في مجال نظام المعلومات الائتماني واحتلالها مرتبة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبناءً على دعوة من صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية الـ(IFC) تم خلال عام 2010 عرض التجربة الفلسطينية على البنوك المركزية العربية، وبعض المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، في ورشة عمل عُقدت في مدينة أبو ظبي. وقد لاقت التجربة استحساناً وثناءً من الحضور. كما استقبلت سلطة النقد ممثلين عن صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية، بهدف تقييم نظام المعلومات الائتماني المطور من قبل سلطة النقد، وفي نهاية الزيارة أقر الخبراء بأن نظام المعلومات الائتماني المطور من قبل سلطة النقد الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مستوى البنوك المركزية.

الشكل (4): التسهيلات المتعثرة كنسبة من إجمالي التسهيلات
2013/6-2007

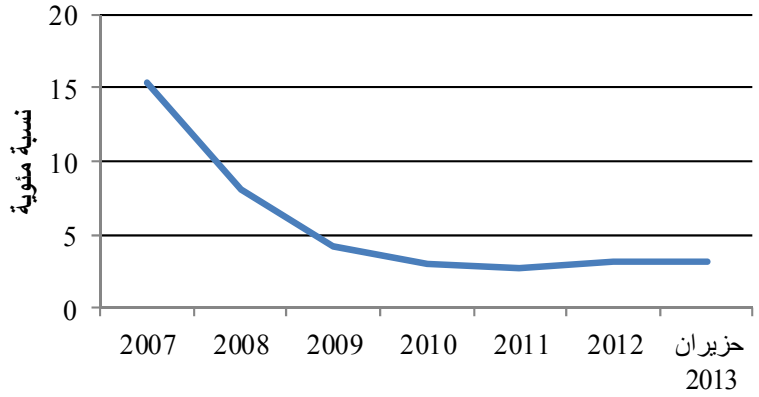

- **نظام المدفوعات الوطني الإلكتروني "البراق BURAQ"**

حتى وقت قريب ظلت بنية نظام المدفوعات المطبق في فلسطين تعتمد على الأساس الورقي في تنفيذ عمليات التسوية (Paper-Based Instruments). ويعتبر الدفع النقدي من أكثر الوسائل انتشاراً، لتسوية المعاملات والصفقات التجارية، خاصةً في ظل تداول ثلاث عملات رئيسة في الاقتصاد الفلسطيني، (الشيكل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي)، إلى جانب عملة اليورو الأوروبي. وتتولى سلطة النقد إدارة غرفتي مقاصة في كل من رام الله وغزة لتسوية الشيكات والحوالات. في حين تعتبر الشيكات من أكثر أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في انجاز المعاملات التجارية، حيث بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص حوالي 4.3 مليون شيك، بقيمة إجمالية بلغت 9629.6 مليون دولار في نهاية العام 2012.

وبهدف تطوير البنية التحتية المصرفية وزيادة قدرة الجهاز المصرفي الفلسطيني على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة ومتطورة، شرعت سلطة النقد وبالتعاون مع بعض

المؤسسات الدولية والإقليمية (البنك الدولي وصندوق النقد العربي، والبنك المركزي الإيطالي) وبالتشاور مع المصارف العاملة في فلسطين، في إيجاد نظام مدفوعات إلكتروني يسهل عمليات التبادل التجاري والمعاملات المصرفية، وتقاص الشيكات، وتحويل الأموال. فكانت هذه الخطوة بمثابة نقلة نوعية للقطاع المصرفي في مجال تطوير نظم الدفع، وذلك لضمان تحويل الأموال وعمل التسويات بين المصارف آلياً وبطرق آمنة وسريعة وفعالة.

في البداية تم بناء شبكة مصرفية إلكترونية بين سلطة النقد والمصارف لنقل مختلف البيانات، ولتكون نواة عملية أتمتة العمليات التي تتم من خلال الجهاز المصرفي وفق أحدث وسائل التكنولوجيا وأكثرها فعالية وكفاءة وآماناً. تمخضت في النهاية عن إطلاق نظام التسويات الفورية الإلكتروني (Real Time Gross Settlement System: RTGS) تحت اسم "براق" في بداية شهر تشرين ثاني 2010، الذي يقوم في الأساس على إعطاء الحوالات ذات القيم الكبيرة درجة أعلى من الأهمية، وتنفيذها بالسرعة المطلوبة ضمن إجراءات إدارة مخاطر مدروسة، وبما يسهم على وجه الخصوص في السيطرة على مخاطر السيولة والائتمان. ويقدم هذا النظام خدمة التسوية الإجمالية الفورية وبشكل نهائي ومستمر لانجاز الحوالات بين المصارف بالعملات الأربعة المتداولة على أساس الوقت الفوري لتنفيذها دون وجود أية مخاطر تذكر.

وتكمن أهمية نظام "براق" في كونه يسهم بشكل رئيس في تعزيز الاستقرار المالي في فلسطين، من خلال توفير آليات فعالة وآمنة في تحويل الأموال والأرصدة بين المصارف. فعملية تحويل الأموال في هذا النظام تتم في الوقت الحقيقي للتسوية النهائية بعكس النظام السابق الذي كان معمولاً به (نظام التسويات الصافية الآجلة Differed Netting Settlement: DNS)، وما نتج عن ذلك من خفض لمخاطر الائتمان الناتجة عن فورية موعد التسوية النهائية واشتراط تنفيذها بتوفر الأرصدة الكافية قبل تنفيذ عملية التسوية النهائية.

الجدول (1): مراحل تطور نظم المدفوعات في الجهاز المصرفي الفلسطيني

خاصية النظام	نظام التسويات الصافية الآجلة 1995- 2010	نظام التسويات الفورية 2010-2011	نظام التسويات الفورية المهجن (النظام الحالي)
آليات التسوية النهائية	آجلة وبصافي الأرصدة: تتم بعد انتهاء يوم العمل	فورية وبإجمالي الأرصدة	فورية وبإجمالي الأرصدة آجلة وبصافي الأرصدة تتم كل نصف ساعة
مخاطر السيولة	منخفضة نسبياً: يتم تسوية صافي المراكز المالية	مرتفعة نسبيا: تتطلب توفر سيولة نهارية مرتفعة بشكل دائم في حساب المصرف العضو في النظام	منخفضة نسبياً: يعمل النظام ضمن آليات التسوية الفورية ونظام التسويات الصافية
مخاطر الائتمان	مرتفعة نسبياً: يتم توفير الأرصدة المطلوبة بعد انتهاء كافة العمليات	منخفضة نسبياً: لا يتم كشف حسابات التسوية	منخفضة نسبياً: لا يتم كشف حسابات التسوية يوفر آليات تسمح بتفعيل نظام الضمانات لأغراض توفير السيولة النهارية
مراقبة الحركات المالية	غير متوفرة: تتم من خلال وسائل الاتصال العادية	فورية: باستخدام واجهات النظام المتوفر لدى المصارف الأعضاء	فورية: باستخدام واجهات النظام المتوفر لدى المصارف الأعضاء
نهائية الدفع	غير نهائي الدفع يسمح بعكس أوامر الدفع وبما قد يؤثر سلباً على الاستقرار المالي	تعتبر كافة الدفعات التي يتم تسويتها من خلال نظام براق نهائية ولا يمكن عكسها أو إلغاؤها. يتم رفض أوامر التحويل في حال عدم توفر الأرصدة الكافية بشكل فوري	تعتبر كافة الدفعات التي يتم تسويتها من خلال نظام براق نهائية ولا يمكن عكسها أو إلغاؤها. يتم وضع أوامر الدفع ضمن قوائم انتظار في حال عدم توفر الأرصدة الكافية حتى نهاية يوم العمل ويتم إلغاء أمر الدفع في حالة انتهاء يوم العمل دون توفير الرصيد اللازم
آلية التراسل	الفاكس والتبادل اليدوي	نظام سويفت	نظام سويفت
تحفيز السيولة المتوفرة في النظام	لا يوجد أية آليات تحفيز	يعتمد على توفر السيولة الكافية في الحسابات لدى تنفيذ أمر الدفع	يتم تفعيل آليات تحفيز متعددة تخفض من مخاطر عدم توفر السيولة الكافية لدى إصدار أمر الدفع وفك العقدة في النظام بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف

أدوات الدفع	الحوالات البنكية الحوالات الشخصية المجمعة	الحوالات البنكية الحوالات الشخصية الفردية الحوالات الشخصية المجمعة	الحوالات البنكية الحوالات الشخصية الفردية الحوالات الشخصية المجمعة
مستوى الأمان	يعتمد على نظام تشفير يدوي وأدوات تراسل غير آمنة	يعتمد على آليات تشفير الكترونية ونظام شبكي بالإضافة إلى معايير أمان عالمية وفقاً لمعايير شركة سويفت	يعتمد على آليات تشفير الكترونية ونظام شبكي بالإضافة إلى معايير أمان عالمية وفقاً لمعايير شركة سويفت
التقارير والكشوفات الحسابية والنظامية	يتم إصدارها من خلال الأنظمة المحاسبية في نهاية اليوم أو في بداية يوم العمل التالي	يتم إصدارها بشكل فوري خلال اليوم باستخدام واجهات نظام براق بالإضافة إلى التقارير الختامية التي يمكن أيضا استلامها من خلال نظام سويفت	يتم إصدارها بشكل فوري خلال اليوم باستخدام واجهات نظام براق بالإضافة إلى التقارير الختامية التي يمكن أيضا استلامها من خلال نظام سويفت

من ناحية أخرى، يسمح نظام براق بتنفيذ كافة عمليات التحويل الشخصية والبنكية الداخلية على مدار ساعات العمل الرسمية، وبالتالي انتقال الأموال وقيدها لصالح المستفيدين منها في تاريخ الحق وعند إصدارها من قبل عميل المصرف المحول. وهذا الأمر لم يكن متوفراً في نظام التسويات الصافية (DNS) الذي كان يستند على مبدأ التناقل الورقي لأوامر الدفع وفي أوقات محددة وضمن فترات قيد تصل إلى ثلاثة أيام عمل في المتوسط. وبالتالي يمكن القول أن نظام براق يسهم بشكل فعال في زيادة معدل دوران النقود، الأمر الذي يترتب عليه تسريع عمليات النشاط التجاري والاقتصادي ويسهم في تعزيز النمو وتنشيط حركة الطلب.

لقد عملت سلطة النقد على خفض مخاطر السيولة المرتفعة في النسخة الأولى من نظام (RTGS) مقارنة بالنظام السابق (DNS). وبعد الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من نظام التسويات الفورية بنجاح في العام 2010، تم إطلاق النسخة الأكثر تطوراً من نظام التسويات الفورية براق "Hybrid" اعتباراً من تاريخ 2011/9/25، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي.

وتجمع النسخة الجديدة لنظام براق بين مخاطر السيولة المنخفضة في نظام (DNS) ومخاطر الائتمان المنخفضة في نظام براق (RTGS). كما أن هذه النسخة توفر وسائل إضافية أكثر فعالية في تنفيذ وإدارة أوامر الدفع "الحوالات" الصادرة عن المصارف الأعضاء فيه، حيث يتوفر فيها نظام قوائم الانتظار أو الطوابير(Queues) لجميع العملات (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي، واليورو الأوروبي) بحيث أصبح بإمكان كافة المصارف إرسال كافة أوامر التحويل دون وجود الرصيد الكافي، ويقوم النظام باستلامها وفحص إمكانية تنفيذها. وفي حال عدم توفر الأرصدة الكافية يتم وضعها وترتيبها في قوائم الانتظار لحين توفر الرصيد الكافي لتسويتها بدلاً من رفضها مباشرة. ويساعد وجود مثل هذه الخاصية الهامة المصارف على تحسين إدارة السيولة لديها، وتنفيذ سياساتها الاستثمارية بشكل آمن وفعال دون تعريض سلطة النقد إلى أي مخاطر.

كما تمكن النسخة الجديدة الأعضاء في النظام من العمل بنظام الأولويات (Priorities) بحيث يستطيع المصرف إرسال أوامر التحويل وتحديد الأولويات في تنفيذها حسب أهميتها، خاصةً بالنسبة للدفعات التي تتسم بالأهمية والحساسية كدفعات الرواتب، والبترول، والدفعات الحكومية، وكذلك الدفعات مرتفعة القيمة فيما بين المصارف، والتي قد يؤدي تأخير تنفيذها إلى حدوث ما يعرف بالمخاطر النظامية (Systemic Risk) بين المصارف حيث أن فشل أي عضو قد يؤثر سلباً على بقية الأعضاء ومدى التزاماتهم.

كذلك يتصف النظام الجديد بتوفير خاصية فك العقدة أو الجمود في النظام (Gridlock Buster) حيث يقوم بمحاكاة الأرصدة على المستوى الإجمالي، أو على المستوى الثنائي، بحيث يعمل على تقاص ما بين الأعضاء (Offsetting) في حال وجود ما يعرف بالدفعات المتبادلة بين الأعضاء، مما يؤدي إلى خفض مخاطر السيولة والائتمان. كما يوفر النظام خصائص احتساب التكاليف بشكل آلي ويوفر التقارير اللازمة التي تدعم مراقبة وتتبع هذه التكاليف لكل مصرف.

ومن العناصر الأساسية الهامة التي تضمنتها النسخة الجديدة من نظام براق دعم خطط سلطة النقد المستقبلية الهادفة إلى إصدار العملة الوطنية، وإصدارات السندات الحكومية وتوفير الضمانات. وقد تم اختبار ذلك بنجاح ضمن آليات المحاكاة. بالإضافة إلى أن النظام الجديد ينفرد بميزة خاصة حيث يجري تسويات الكترونية لأربع عملات (الشيكل والدولار والدينار واليورو)، وهناك مجال لعملة خامسة هي العملة الوطنية مستقبلاً.

من الجدير ذكره، أنه قد تم وقف تنفيذ كافة الحوالات الشخصية من خلال غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد اعتباراً من 2011/7/1، وأصبح تنفيذها يتم مباشرة من خلال نظام (براق) وذلك بهدف الاستفادة القصوى من فعالية نظام براق وخفض فترة تسوية الحوالات الشخصية، وقيدها في حسابات المستفيدين منها في أقصر وقت ممكن.

- **برنامج إنشاء مقسم الالكتروني (National Switch) لأدوات الدفع الالكترونية**

يهدف هذا المشروع إلى تطوير أدوات الدفع الالكترونية في فلسطين من خلال إنشاء مقسم آلي وطني يشجع المصارف العاملة في فلسطين على إصدار بطاقات الدفع الدائنة والمدينة بتكاليف منخفضة نسبياً، وزيادة انتشار نقاط البيع وبطاقات الدفع المسبق والتشجيع على استخدامها. كما يهدف أيضاً إلى زيادة ما يعرف بالاشتمال المالي في فلسطين بحيث يمكن كافة الشرائح الاجتماعية من الوصول إلى الخدمات المصرفية خاصةً في المناطق النائية والبعيدة، التي لا يتوفر فيها فروع لكافة المصارف العاملة في فلسطين، بحيث يكون بإمكان المواطن الاستفادة من اقرب فرع مصرف يعمل في منطقته دون الحاجة إلى التوجه إلى مراكز المدن الكبرى لتنفيذ عملياته المصرفية مما يوفر عليه الجهد خاصةً أوقات الحصار وانقطاع التواصل مع المدن نتيجةً لسياسات الاحتلال الإسرائيلي.

وفي سياق تنفيذ هذا المشروع تم توقيع اتفاقية بين سلطة النقد الفلسطينية وشركة BPC العالمية المتخصصة في أنظمة الدفع الالكترونية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتنفيذ المفتاح الالكتروني الوطني، الذي يعتبر وجوده وإطلاقه هاماً وضرورياً لتطوير مدفوعات التجزئة، وهي إحدى الركائز الهامة التي اعتمدتها سلطة النقد عند البدء في إعداد خطة تحديث وتطوير نظام المدفوعات الوطني في فلسطين.

وسيتم تنفيذ المشروع على عدة مراحل أولها ربط كافة ماكينات الصراف الآلي في شبكة موحدة يتم بواسطتها توحيد المواصفات، بحيث يكون بإمكان المواطن استخدام بطاقة الصراف الآلي الصادرة على حسابه البنكي بالسحب من أية ماكينة تعود لأي بنك آخر بغض النظر عن البنك الذي أصدر البطاقة. وثانيها تتمثل في تسوية عمليات التحويل الالكترونية عند نقاط البيع (POS) من خلال الشبكة.

- **برنامج الدفع من خلال أجهزة الخلوي**

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الاشتمال المالي، مما سيساهم في تنمية الاقتصاد من خلال توفير وسائل دفع الكترونية حديثة وقليلة المخاطر، وتتوافق مع معايير قاعدة "اعرف عميلك"، وفعالة من حيث الانتشار والوصول إلى مختلف الشرائح الاجتماعية. وسيمكن هذا البرنامج المشتركين من تنفيذ عمليات التحويل المالية ضمن سقوف محددة مسبقاً باستخدام وسائط الاتصال المحمولة، وبمواصفات أمنية عالية، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الخاصة بعمليات التحويل، وذلك بالتعاون مع المصارف ومشغلي خدمات الاتصال المحمولة في فلسطين.

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، تم خلال العام 2012 إعداد مقترح مشروع مقدم إلى أحد المؤسسات الدولية الممولة، وذلك بهدف توفير دعم جزئي للمشروع على عدة مراحل. ومن المتوقع استكمال تنفيذ المشروع خلال العامين القادمين.

- **مشروع تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال نظام "براق"**

يأتي هذا المشروع في إطار تهيئة بنية تحتية مالية قوية وفعالة لتدعيم الاستقرار المالي في فلسطين من خلال ضمان سلامة عمليات التقاص والتسوية للعمليات المالية كبيرة الحجم التي تتم في السوق المالي، وبما يتوافق مع توصيات صندوق النقد الدولي وهيئة الأيوسكو، وبنك التسويات الدولي. ويهدف هذا المشروع إلى ضمان تسوية كافة العمليات المالية من خلال نظام التسويات براق، وبما يوفر لسلطة النقد أدوات الإشراف اللازمة لتفعيل دورها كبنك مركزي.

وقد باشرت سلطة النقد وبورصة فلسطين، بتنفيذ إجراء التسوية لعمليات التداول في البورصة الفلسطينية من خلال نظام (براق) فعلياً في آذار 2013، وذلك بموجب اتفاقية التعاون المشترك الموقعة بين الطرفين. ومن الجدير ذكره أن إجراء التسوية من خلال نظام براق يتيح المجال أمام بورصة فلسطين لوضع خطط مستقبلية تزيد سرعة دوران النقد الناتج عن عمليات التداول، وتخفض فترة التسوية الحالية، وتساهم في تخفيض حجم مخاطر تسوية عمليات السوق المالي. كما تتيح المجال لإيجاد نوع من التنافس بين المصارف وانعكاس ذلك بشكل إيجابي على شركات الأوراق المالية والمستثمرين. ويعتبر التعاون بين سلطة النقد وبورصة فلسطين في هذا المجال تجسيداً فعلياً لتكامل العلاقة بين النظام المالي والمصرفي وقطاع سوق رأس المال.

- **برنامج إنشاء وظيفة الإشراف على نظم الدفع الهامة في فلسطين "Oversight"**

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان سلامة وكفاءة عمل نظم الدفع الهامة القائمة والمخطط لها في فلسطين، وإنشاء آليات للتعاون مع الهيئات المحلية ذات العلاقة في عملية الإشراف المشترك بهدف تدعيم الاستقرار المالي، وحماية النظام المالي قدر الإمكان.

- **نظام خدمة تبادل الملفات**

تم تطوير خدمة نقل وتبادل الملفات بين مؤسسات الجهاز المصرفي (سلطة النقد والمصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة)، بحيث يتم تبادل البيانات بأكبر قدر من السرية والأمان، وإرسال البيانات بشكلٍ آلي وعبر الشبكة المصرفية من وإلى سلطة النقد.

- **الرقم الدولي للحساب المصرفي- آيبان (International Bank Account Number- IBAN)**

أطلقت سلطة النقد الرقم الدولي للحساب المصرفي "الأيبان" اعتباراً من 2012/7/7 الهادف إلى تنميط أرقام الحسابات المصرفية في فلسطين بما يتوافق مع المعايير الدولية للحساب المصرفي الصادرة عن منظمة الايزو "ISO Standard 13616" وتوصيات أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. الأمر الذي من شانه تسهيل معالجة الحوالات المصرفية الداخلية والخارجية عبر مرورها من خلال الأنظمة الإلكترونية، وخفض عدد الحوالات المعادة بسبب تباين أو اختلاف أرقام الحسابات.

وبموجب هذا النظام يتم التحويل الإلكتروني للأموال بسهولة ودقة وموثوقية عالية بين المصارف العاملة في فلسطين ونظرائها في مختلف دول العالم. وقد عملت المصارف على تعديل أنظمتها وأرقام حسابات العملاء لديها بما يتوافق مع الترميز الممنوح لفلسطين، والذي يتكون من 29 خانة (رمز الدولة مكون من حرفين "PS"، وخانة الفحص تتكون من رقمين، ورمز المصرف يتكون من الأربعة حروف الأولى الواردة في ترميز سويفت الخاص بالمصرف، ورقم الحساب المصرفي للعميل يتكون من 21 رقم و/أو حرف). كما تم تفعيل خدمة فحص رقم "الآيبان" للحوالات الصادرة من خلال الموقع الالكتروني لسلطة النقد اعتباراً من 2012/8/8.

- **إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقروض الإسكان والرهن العقاري**

بهدف رصد المخاطر المختلفة المحيطة بمختلف القطاعات الاقتصادية، وبالأخص قطاع الإسكان والرهن العقاري، لا سيما في ضوء المخاطر الكبيرة المرتبطة به وتسببه في الأزمات المالية كما حدث في الأزمة المالية العالمية. فقد تم إنشاء قاعدة بيانات جديدة تشتمل على معلومات كاملة عن المحفظة التمويلية لقطاع الإسكان والرهن العقاري.

الشكل (5): العناصر الأساسية لوحدة استمرارية العمل التابعة لسلطة النقد الفلسطينية

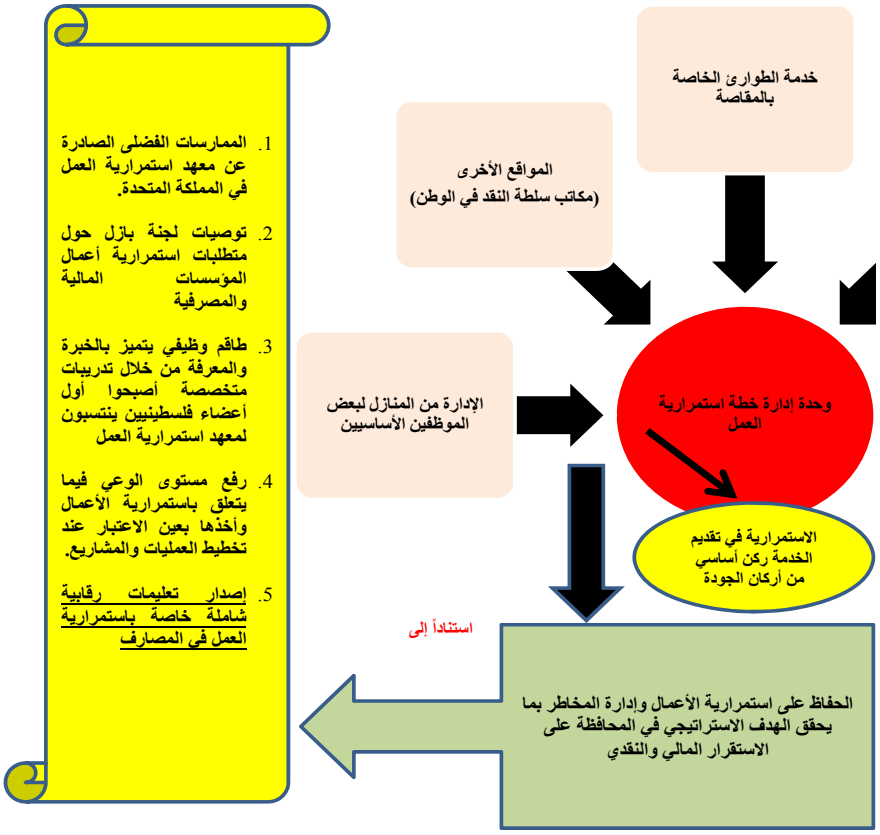

وتعتبر بيانات هذه القاعدة ذات أهمية عالية في تحليل مخاطر القطاع، ورسم السياسة النقدية، وتحديد معدل قيمة القرض من قيمة التخمين العقاري الـ(LTV). وفي ضوء ذلك، تم تصميم مجموعة من التقارير الرقابية والإحصائية لاستخدامها في عمليات التحليل الدورية المستندة إلى تحليل البيانات الربعية. ويتوقع أن تقوم سلطة النقد خلال الفترة القريبة بإصدار مؤشر خاص بالإسكان، للاسترشاد به في القضايا المتعلقة بقروض قطاع الإسكان والرهن العقاري. كما تتيح قاعدة البيانات العقارية إمكانية دراسة ما يسمى بدورة الرفع المالي "Leverage Cycle" في القطاع العقاري في الأراضي الفلسطينية.

- **مشروع استمرارية العمل في سلطة النقد**

يعتبر الحفاظ على استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر ضرورة لا يمكن إغفالها، خاصةً في ظل الظروف التي تعيشها فلسطين، ولذلك فقد حرصت سلطة النقد على ضمان تقديم مختلف الخدمات المصرفية في أوقات الطوارئ، وتطبيق التوصيات والممارسات العالمية في هذا المجال كالممارسات الفضلى الصادرة عن معهد استمرارية العمل، وتوصيات لجنة بازل حول متطلبات استمرارية أعمال المؤسسات المالية والمصرفية بما فيها المؤسسات الإشرافية كسلطة النقد. وبناءً على ذلك قامت سلطة النقد بإنشاء وحدة متخصصة تتبع مكتب المحافظ تعنى بالتخطيط والمتابعة والإشراف فيما يتعلق باستمرارية الأعمال على مستوى سلطة النقد، وإعداد كادر مؤهل ومدرب للعمل في هذه الوحدة. والشكل أعلاه يوضح الآلية التي تعمل من خلالها وحدة استمرارية العمل التابعة لسلطة النقد.

قامت الوحدة بدراسة الدوائر المختلفة في سلطة النقد وتحديد عملياتها الحرجة والآثار والمخاطر المتوقعة نتيجةً لتوقف هذه العمليات، ثم تم تجهيز مشروع الموقع البديل، وفق

خطط استمرارية العمل المعتمدة، واحتياجات دوائر الأعمال بما يوفر القدرة على عمل الحد الأدنى من الموظفين القادرين على تشغيل العمليات الحرجة لسلطة النقد. وقد تم فحص الموقع وكانت نتيجة الاختبار إيجابية فيما يتعلق بتلبية كافة متطلبات استمرارية العمل. كما قامت سلطة النقد بإنشاء موقع التعافي من الكوارث (Disaster Recovery Site-DRS) خارج الوطن، والذي يمكن من استعادة البيانات والنظم المتعلقة بعملياتها الحرجة حال وجود ما يستدعي ذلك مثل حدوث الكوارث على المستوى الوطني.

د- البحث والتطوير

تولي سلطة النقد الفلسطينية اهتماماً كبيراً في مجال البحث والتطوير، كما تسعى بشكل دؤوب إلى تعزيز وتعميق المعرفة لدى المجتمع الفلسطيني بكافة فئاته من راسمي سياسات، ومتخذي قرارات، وباحثين، والجمهور من خلال نشر التقارير والأبحاث والإحصاءات التي تتعلق بالاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام أو بالقطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص. هذا بالإضافة إلى سعيها لتطوير الكوادر البشرية في مجال البحوث الاقتصادية والمالية من خلال التدريب والمشاركات المحلية والدولية.

فلقد تمكنت سلطة النقد خلال الفترة القصيرة الماضية من تطوير قدراتها البحثية والمعلوماتية التي تشمل مدخلات ومخرجات الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير النماذج الاقتصادية القياسية للاقتصاد الكلي. وقد انعكس هذا التطور في المستوى العالي والتقدير المهني الذي حظيت به منشوراتها المختلفة، كالتقارير السنوية والربعية، والإصدارات الجديدة كتقارير الاستقرار المالي، وتقارير التضخم، وتقارير استدامة المالية العامة والدين العام التي ارتقت إلى مستوى التقارير الدولية. بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات المتخصصة في مجالات الاقتصاد الكلي

والنقدي، والتي تم نشر عدد منها في دوريات دولية محكمة. هذا بالإضافة إلى التقارير والمنشورات الإحصائية[12].

كما تمكنت سلطة النقد وفي إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي في فلسطين، من تطوير مؤشر لدورة الأعمال في فلسطين، بهدف رصد التذبذبات في النشاط الاقتصادي من خلال القطاع الصناعي، بما فيه الإنتاج والتوظيف وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الفلسطيني. ويتم نشر نتائج هذا المؤشر بشكل شهري.

وفي إطار تطوير مستوى البيانات الإحصائية وضمان شموليتها وحداثتها ودقتها قامت سلطة النقد ومن خلال التعاون مع لجنة التنسيق والمتابعة الوطنية بالعمل على انضمام فلسطين إلى "النظام الخاص لنشر البيانات-SDDS"، الذي يمثل إطاراً لنشر وترويج البيانات الإحصائية من خلال مجموعة أساسية من المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي. كما تم، وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي، إدراج صفحة إحصائية خاصة لفلسطين ضمن "تقرير الإحصاء المالي الدولي" (International Financial Statistics, IFS)، أسوة بالعديد من دول العالم.

وفي سياق تطوير قواعد البيانات، تم تطوير قاعدة بيانات (مؤقتة) على موقع سلطة النقد الالكتروني، اشتملت على بيانات وسلاسل زمنية حول مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والمصرفية، لخدمة متطلبات سلطة النقد والمؤسسات الرسمية والخاصة المختلفة، بالإضافة للباحثين والأكاديميين والطلبة.

[12] لمزيد من التفاصيل حول التقارير والدراسات والمنشورات يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps.

من جانبٍ آخر، بدأت سلطة النقد الفلسطينية بإجراء اختبارات التحمل بهدف التعرف على المخاطر التي قد تواجه المصارف العاملة في فلسطين تحت سيناريوهات معينة، مما يجعل المصارف وسلطة النقد قادرة على وضع السياسات التحوطية التي تمكن المصارف من تجاوز المخاطر التي تنتج عن تلك السيناريوهات حال وقوعها. يأتي ذلك في اطار الاهتمام الدولي الكبير باختبارات التحمل المالي باعتبارها أحد الأدوات الهامة في إدارة المخاطر، سواء من قبل المصارف أو الجهات الرقابية والإشرافية كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر. فهذه الاختبارات توفر صورة عن الوضع الذي سيكون عليه المصرف تحت ظروف معينة.
ولهذه الغاية، تم إجراء اختبارين الأول يقيس مدى مرونة المصارف العاملة في الاقتصاد الفلسطيني على تحمل حدوث صدمات سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث استخدم مخصصات القروض كمقياس للتعثر المالي، في حين تم اختيار عدة متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي لقياس تأثيرها على هذه المخصصات تمثلت في معدل النمو، وسعر الفائدة على الودائع والقروض للعملات الرئيسية الثلاث المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني، وأسعار الصرف لكلٍ من الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي، بالإضافة لمعدل التضخم. وقد أجريت الاختبارات وفقاً لسيناريوهين: السيناريو الأساس، والسيناريو المتشائم. أما الاختبار الثاني فيتمثل في اختبار قدرة المصارف العاملة في فلسطين على تحمل انهيار أحد المصارف، وقد أظهرت النتائج حصانة المصارف من حيث كفاية رأس المال لديها، ومحدودية أثر العدوى على باقي المصارف في حال وقوع فرضية الفشل لأحد المصارف.

2. إعادة هيكلة النظام المصرفي

على صعيد إعادة هيكلة النظام المصرفي فقد قامت سلطة النقد بهذه العملية من خلال أربع إجراءات رئيسة:

❖ معالجة المصارف الضعيفة

فقد أولت سلطة النقد أهمية كبيرة لمعالجة المصارف الضعيفة وتشجيعها على الاندماج، وذلك بهدف رفع درجة التنافسية في القطاع المصرفي، وقد أسفرت سياسة إعادة الهيكلة عن تصفية ثلاثة مصارف: بدأت بتصفية فرع البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (بنك حكومي مصري) في عام 2009. تبعها تصفية بنك الأقصى الإسلامي[13] تصفية اختيارية بإشراف ومتابعة كاملة من قبل سلطة النقد، حيث تم بيع محفظته الائتمانية إلى البنك الإسلامي الفلسطيني في عام 2010[14]. وفي نفس العام تم أيضاً تصفية بنك فلسطين الدولي تصفية إجبارية بقرار من مجلس إدارة سلطة النقد، حيث تم بيع المحفظة البنكية الجيدة له لبنك القدس. كما تمت بنجاح عملية دمج بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة مع البنك العربي الفلسطيني للاستثمار بتاريخ 2012/1/1، لينجم عن ذلك بنك جديد باسم "البنك الوطني". وقد أسفرت عمليات الدمج وإعادة الهيكلة للمصارف عن انخفاض عدد المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2012 إلى 17 مصرفاً محلياً ووافداً، منها 7 مصارف محلية، و10 مصارف وافدة (8 أردنية، بنك مصري، وبنك أجنبي).

❖ تعزيز التفرع المصرفي، وخصوصاً في الأرياف والقرى والأماكن النائية

حرصت سلطة النقد على إيصال الخدمة المصرفية إلى كافة المناطق الفلسطينية، مع إعطاء الأولوية لمناطق الأرياف والأماكن النائية حرصاً على تسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام معاملاتهم المالية المختلفة. وقد تعزز هذا التوجه في سياسة التفرع

[13] بنك محلي أدرج على قائمة ما يسمى "بالمؤسسات الداعمة للإرهاب" من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002، مما تسبب في حجز أمواله في الخارج، تقييد حريته في إجراء الحوالات وتقديم الخدمات المصرفية بشكل كبير.

[14] سبق أن قام البنك الإسلامي الفلسطيني بشراء صافي أموال بنك القاهرة عمان/فروع المعاملات الإسلامية في عام 2005.

التي تبنتها سلطة النقد في العام 2007. وأسفرت سياسة التفرع عن ارتفاع عدد الفروع والمكاتب المصرفية المنتشرة في المناطق الفلسطينية إلى 234 فرع/مكتب في نهاية حزيران 2013.

الشكل (6): تطور عدد الفروع والمكاتب المصرفية ومعدل عدد السكان لكل فرع أو مكتب خلال الفترة (1996–2013/6)

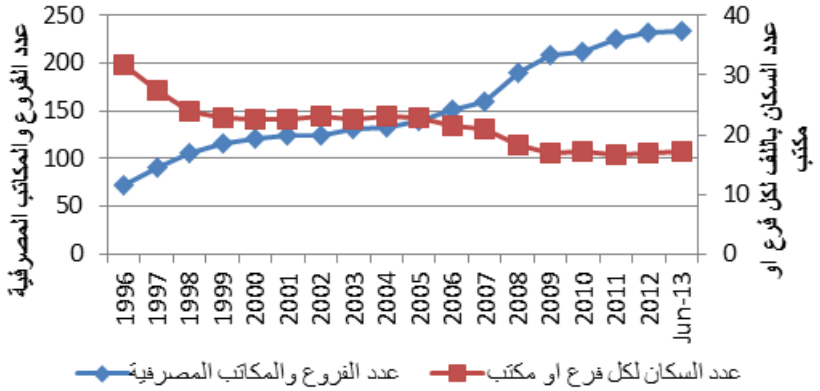

وتسعى سلطة النقد من وراء سياسة التفرع إلى تقليل نسبة الكثافة السكانية لعدد الفروع، وذلك في سبيل زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتنسجم مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً، التي تتراوح حول (10,000) نسمة لكل فرع من جهة ثانية، إذ أن هذه النسبة لا تزال في فلسطين في حدود (17.1 ألف نسمة/فرع أو مكتب) في حزيران 2013.

❖ رفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال

شملت إعادة هيكلة القطاع المصرفي الفلسطيني، العمل على تدعيمه وتحصينه من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى 50 مليون دولار مع نهاية عام 2010، وذلك بهدف رفع درجة

التنافسية للمصارف، وتحصينها ضد الأزمات المالية والمخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، خاصةً في أعقاب الأزمة المالية العالمية، باعتبار أن رأس المال يمثل خط الدفاع الأول لامتصاص الصدمات. وقد تمخض التزام المصارف بتعليمات سلطة النقد بهذا الشأن، عن ارتفاع حجم رأس المال المدفوع لإجمالي المصارف العاملة في فلسطين إلى 913.6 مليون دولار، وارتفاع حقوق الملكية إلى حوالي 1276.4 مليون دولار في نهاية حزيران 2013.

وفي خطوة تكميلية لرفع رؤوس الأموال فقد تم إلزام المصارف بتكوين احتياطي جديد تحت مسمى (احتياطي التقلبات الدورية) باقتطاع 15% من صافي أرباحها سنوياً تحت مسمى (احتياطي التقلبات الدورية)، على أن يستمر هذا الاقتطاع السنوي حتى يصبح رصيد الاحتياطي يمثل ما نسبته 20% من رأس المال المدفوع للمصرف.

وقد تم تنفيذ ذلك اعتبارا من البيانات المالية للمصارف في 2010/12/31. يأتي ذلك في سياق تدعيم رؤوس أموال المصارف وزيادة قدرتها على تحمل أنواع المخاطر المختلفة، التي تضمنتها تعليمات لجنة بازل والمتمثلة في المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية.

من جانبٍ آخر، تم إعداد خارطة طريق أولية لتنفيذ تطبيق مشروع بازل II& III، كما تم إعداد خطة عمل تفصيلية لآلية تنفيذ المشروع وطبيعة المخرجات بما ينسجم مع واقع الوضع في فلسطين وخصوصيته. ولا زال العمل جاري لاستكمال تنفيذ المراحل المختلفة لهذا المشروع.

اختبارات التحمل

استمراراً لنهج الرقابة المالية المبني على دراسة وتحليل المخاطر المحتملة، وبهدف اختبار قدرة المصارف العاملة في فلسطين على مواجهة هذه المخاطر، وتطوير سياسات مناسبة لزيادة قدرة المصارف على مواجهة الصدمات، بما في ذلك إعداد خطط للتعافي في حالة وقوع كوارث ووضع توصيات لتعزيز قاعدة رأس المال، وتنويع محافظ الائتمان والاستثمار الأجنبي، قامت سلطة النقد بتنفيذ اختبارات فحص التحمل على البيانات المالية الربعية للمصارف كما هي في 2013/3/31، حيث تم احتساب أثر محاكاة مجموعة من السيناريوهات المفترضة على تلك البيانات، وذلك وفق المعطيات التالية:

السيناريوهات

تم اعتماد تسعة سيناريوهات مختلفة تتفاوت في شدتها من الأقل إلى الأكثر شدة حسب التفصيل التالي:

سيناريوهات تعتمد في طبيعتها على صدمات سياسية، وتتضمن:

	1	2	3
تعثر التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص- بدون موظفي الحكومة	%10	%15	%20
تعثر التسهيلات الممنوحة لموظفي الحكومة	%25	%40	%50
افتراض تأخر الحكومة في سداد جزء من ديونها القائمة	%20	%30	%40
انخفاض قيمة الاستثمارات في فلسطين	%5	%10	%15
سحب نسبة من ودائع العملاء	%10	%15	%20

سيناريوهات تعتمد في طبيعتها على صدمات اقتصادية عامة، وتتضمن:

	4	5	6
تعثر التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص- بدون موظفي	%10	%20	%30
انخفاض قيمة الاستثمارات داخل وخارج فلسطين	%5	%15	%25
سحب نسبة من ودائع العملاء	%5	%10	%20

سيناريوهات تتعلق بالتركز لدى المصارف، وتتضمن:

	7	8	9
تعثر أكبر 1 - 5 تسهيلات مقدمة	1	3	5
سحب أكبر 1 – 5 ودائع	3	1	5

معيار النجاح في الاختبار

في إطار تطبيق أثر السيناريوهات قامت سلطة النقد باعتماد تأثير كل من هذه السيناريوهات على الشريحة الأولى من رأس المال، وذلك لقياس قدرة رأس المال الأساسي (Core Capital) على امتصاص الصدمات. وتم تحديد نسبة 8% لنجاح أو فشل المصارف محل الاختبار، وهي تعادل الحد الأدنى لنسبة الشريحة الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر التي حددتها سلطة النقد ضمن تعليمات رقم (2009/7) الصادرة بتاريخ 2009/12/06.

نتائج الاختبارات

أظهرت نتائج اختبارات فحص التحمل، التي تم إجراؤها على مستوى إجمالي المصارف العاملة في فلسطين، متانة القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام. إذ نجح إجمالي المصارف في تجاوز جميع السيناريوهات المحتملة، باستثناء السيناريو السادس، الذي يمتاز بكونه الأصعب على مستوى السيناريوهات السياسية والاقتصادية، فانخفضت النسبة (أي نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر) بعد المحاكاة من 21.5% إلى 7.7% في السيناريو السادس.

الشكل 7: نسبة الشريحة الأولى من رأس المال/الأصول المرجحة بالمخاطر (Tier1/RWA)

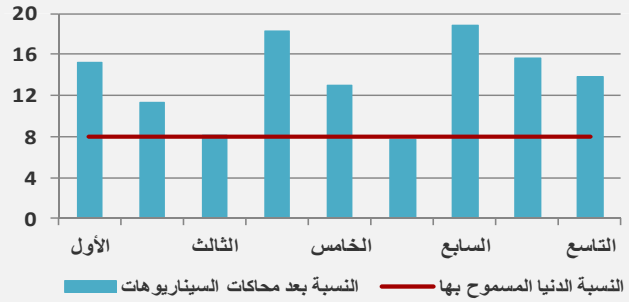

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2013.

- **حث المصارف وتوجيهها نحو إدخال مختلف الخدمات المصرفية الالكترونية الحديثة بما يسهم في رفع كفاءة الخدمة المصرفية المقدمة للجمهور**

إن التطورات السابقة في القطاع المصرفي سواء في المجال القانوني والرقابي، أو في مجال الأنظمة والمشاريع التطويرية، أو في مجال الانتشار المصرفي أسهمت بشكلٍ ملحوظ في

تطوير حجم ونوعية الخدمات المالية المقدمة للجمهور. فقد ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بمعدل 16.2% سنوياً خلال الفترة (2008-2012)، وترافق مع ذلك ارتفاع في عدد البطاقات وعدد العمليات المنفذة من خلال هذه الأجهزة (جدول 2). وكما ذكر آنفاً فان سلطة النقد تسعى إلى تنفيذ الربط بين جميع الصرافات الآلية في فلسطين بحيث يتمكن المواطن من القيام بالسحب من أي صراف آلي قريب منه.

الجدول (2): تطور الخدمات المصرفية الالكترونية 2008-2012
القيمة بالمليون دولار

الخدمات المصرفية الالكترونية	البيان	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط معدل النمو
الصراف الآلي ATM) Withdrawal (Cards	عدد الأجهزة	240	305	335	378	435	16.2%
	عدد البطاقات	62,180	68,185	71,684	101,728	122,379	19.3%
	عدد العمليات	3,515,116	4,613,043	11,318,416	5,554,970	4,879,212	28.4%
	قيمتها	909.8	866.9	1256.6	1264.4	946.4	3.9%
نقاط البيع بطاقات الخصم المباشر Debit) Cards &Visa (electron	العدد	1248	1745	2314	3,658	3,925	34.5%
	عدد البطاقات	233,795	285,228	308,962	354,352	410,536	15.2%
	عدد العمليات	1,302,489	2,133,336	2,519,003	3,016,501	3,374,497	28.4%
	قيمتها	351.5	544.4	610.1	721.3	749.6	22.3%
بطاقات الائتمان Credit) (Cards	عدد البطاقات	18,017	29,082	37,374	47,046	56,835	34.2%
	عدد العمليات	140,295	244,101	641,474	858,263	1,162,135	76.5%
	قيمتها	28.2	39.9	102	98.2	117.1	53.2%

كما تطورت نقاط البيع الالكترونية بشكلٍ ملحوظ خلال الفترة المذكورة، حيث زادت بمتوسط 34.5% سنوياً لتصل إلى 3925 نقطة بيع في العام 2012. وتهدف سلطة النقد خلال الفترة القريبة نشر خمسة آلاف نقطة بيع الكترونية، تسهم في تشجيع عمليات الدفع

الالكترونية، وتخفض من استخدام الورق النقدي في المعاملات التجارية. وترافق مع ذلك ارتفاع عدد البطاقات الالكترونية (بطاقات الخصم المباشر وبطاقات الائتمان)، الأمر الذي رفع من قيمة العمليات المنفذة بواسطتها بمعدل 22.3% في المتوسط لبطاقات الخصم المباشر، و53.2% سنوياً لبطاقات الائتمان. وهذا يشير بوضوح إلى ازدياد التوجه نحو استخدام أدوات الدفع الالكتروني مما يسهم في سرعة دوران النقود وتنشيط عجلة النمو في الاقتصاد الأمر الذي يعزز من درجة الاستقرار المالي بشكلٍ عام.

3. تنظيم وضبط مهنة الصرافة

حرصت سلطة النقد منذ إنشائها على متابعة وتنظيم مهنة الصرافة وعمل الصرافين، نظراً لحيوية الدور الذي تلعبه هذه المهنة، واعتبارها مكملاً وداعماً لمجمل العمل المصرفي وأهدافه في الأراضي الفلسطينية. ففي العام 1997 صدر قرار عن مجلس الوزراء بخصوص تنظيم عمل الصرافين، وعدل عام 2000. ثم صدر في العام 2008 مرسوم رئاسي يحدد ضوابط ترخيص ومراقبة مهنة الصرافة في فلسطين، ويشكل هذا المرسوم الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم النشاط الصيرفي في الأراضي الفلسطينية.

وبناءً على المرسوم الرئاسي الصادر في العام 2008، أصدرت سلطة النقد حزمة من التعليمات والقرارات لتنظيم هذا القطاع خلال السنوات السابقة، تتعلق برأس المال، وتنظيم إجراءات ترخيص الصرافين، والتفرع والنقل والإغلاق، وتجديد الترخيص، والرسوم المفروضة، وتغيير الشكل القانوني، والأعمال المسموح بها، والأعمال المحظور ممارستها من قبل شركات الصرافة، ومن أهمها حظر قبول الودائع أو الأمانات النقدية والمعادن الثمينة، وكذلك حظر منح تقديم أية قروض أو تسهيلات مباشرة أو غير مباشرة. بالإضافة إلى حظر الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف العاملة خارج فلسطين، وحظر

التعامل بالمشتقات المالية، والتعامل مع البورصات الأجنبية، وبيع السلع والخدمات بمختلف أنواعها.

وفي العام 2011 قامت سلطة النقد برسم إستراتيجية شاملة لتنظيم مهنة الصرافة، والبدء بتطبيق خطة عمل تهدف لتفعيل ضبط ورقابة القطاع الصيرفي من خلال إجراء جولات ميدانية مكثفة وإنهاء ظاهرة الصرافين المتجولين. كما ألزمت سلطة النقد شركات الصرافة بتطبيق نظام مالي ومحاسبي وفق أسس معينة ومواصفات محددة، لضمان الشفافية والدقة وسلامة النظام المالي في فلسطين، وسمح للصرافين بتحديد البرنامج الملائم لكل محل أو شركة صرافة، والبدء في إجراءات تطبيقه.

4. مؤسسات الإقراض المتخصصة

تعمل معظم مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين كمنظمات غير حكومية وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية، وكانت تخضع لرقابة وزارة الداخلية، إلى أن أعطى قانون المصارف الجديد لسنة 2010 سلطة النقد الفلسطينية صلاحية منح التراخيص اللازمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة والإشراف والرقابة عليها. وتم إخضاع هذه المؤسسات لرقابة وإشراف سلطة النقد استناداً لنظام "الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة" رقم (132) لسنة 2011، الذي تم إعداده بالتعاون مع الخبراء الدوليين المبعوثين من خلال برنامج ESAF بدعم من USAID. يأتي إصدار هذا النظام في إطار سعي سلطة النقد لضبط وتنظيم أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة وتفعيل دورها كقناة تمويلية رئيسة إلى جانب المصارف. جديرٌ بالذكر انه قبل صدور هذا النظام كانت مؤسسات الإقراض المتخصصة تتسم بتعدد الأشكال القانونية[15]، فكل منها يعمل في إطار مرجعي

[15] على سبيل المثال كان هناك شركات غير ربحية مثل مؤسسة (فاتن)، وشركات ربحية مثل مؤسسة (ريف للتمويل)، وبرامج لمنظمات دولية (الشبان المسيحيين، الإغاثة الدولية، مؤسسة الإسكان التعاونيCHF، الإغاثة الإسلامية)، ومنظمات غير حكومية NGO's (أكاد، أصالة)، وبرامج لمؤسسات مالية (PDF)، وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، برامج لمؤسسات حكومية (Women's Fund).

مختلف عن الآخر، وكان هذا سبباً في غياب النظم الرقابية والإشرافية الموحدة لتنظيم أنشطتها.

واستناداً إلى النظام المذكور أعلاه أصدرت سلطة النقد عدة تعليمات تتعلق بترخيص هذه المؤسسات، بحيث لا يقل رأس المال للشركة المساهمة الخصوصية الربحية عن 5 مليون دولار أمريكي، وللشركة المساهمة العامة عن 10 مليون دولار أمريكي، وأن لا تقل قاعدة رأس المال للشركات غير الربحية عن 5 مليون دولار.

من جانبٍ آخر، أصدرت سلطة النقد -بالتعاون مع العديد من الأطراف المعنية- كتيباً بعنوان "إطار سياسة التمويل المتناهي الصغر في فلسطين"، لتعزيز الدور الرقابي لسلطة النقد على هذا القطاع، وسعياً منها لبناء أنظمة مالية شاملة، حيث تضمن الكتيب رؤية القطاع كمصدر لتوفير فرص العمل والدخل، والحد من الفقر، وتحليل للوضع القائم والفرص المتاحة والعقبات والمعيقات التي تواجهه. كما تم اعتماد إطار عام لسياسة التمويل الصغير، وتم تشكيل مجموعة عمل مكونة من بعض الدول والمؤسسات المانحة وبالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية للتعرف على الفرص والفجوات التمويلية في السوق الفلسطيني، والمجالات ذات الأولوية للحصول على دعم الجهات المانحة، وتطوير آليات لمتابعة وتقييم القطاعات المتنامية.

5. التوعية والتثقيف المصرفي للمجتمع

إدراكاً من سلطة النقد بأهمية نشر الثقافة المصرفية بين شرائح المجتمع، باعتبارها عنصراً أساسياً في تطور النظام المصرفي وتحقيق استقراره، حرصت على رفع مستوى هذه الثقافة لدى جمهور المواطنين بما يحقق فهم أوسع لطبيعة وأنواع وشروط الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف، إلى جانب حث المصارف على رفع مستويات الإفصاح والشفافية

بشأن خدماتها المصرفية المقدمة للجمهور، بما يوفر معلومات واضحة وسهلة الفهم، تمكن المواطن من المفاضلة بين الخدمات المقدمة من المصارف، وبما يسهم في تعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة ووحدات الجهاز المصرفي.

ولتحقيق هذه الغاية، تم استحداث دائرة جديدة باسم دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق ضمن دوائر مجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد، للإشراف على توعية وتثقيف المواطنين بشأن حقوقهم وواجباتهم في التعامل المصرفي. كما تختص الدائرة بمتابعة شكاوى المواطنين، حيث ألزمت المصارف بالرد على شكاوى الجمهور بموجب كتاب رسمي، وذلك انسجاماً مع توجهات سلطة النقد لتحقيق المزيد من الشفافية والمهنية في تعامل المصارف مع الجمهور.

كما وتختص الدائرة بإدارة أنظمة معلومات الائتمان والتصنيف الائتماني والشيكات المعادة للعملاء، حيث قامت سلطة النقد في العام 2011 بإنشاء قاعة متخصصة لاستقبال جمهور المواطنين المتعاملين مع الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وذلك بهدف تقديم مجموعة من الخدمات، أهمها استقبال طلبات الجمهور للحصول على نسخة من تقاريرهم الائتمانية والشيكات المعادة والاعتراض على دقة بياناتها. في إشارة إلى تعزيز ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي الفلسطيني، وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح بين المصارف وعملائها.

كما وتتابع الدائرة الجديدة تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وأسعارها، وضمان الشفافية والإفصاح التام عن هذه المنتجات والخدمات، حيث ألزمت المصارف بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد قبل طرح أي منتج مصرفي جديد، بما في ذلك برامج الجوائز. كما طلب من المصارف أن تكون المعلومات والشروط والأحكام الخاصة بتلك المنتجات أو الجوائز واضحة ومفصلة، وبلغة بسيطة لا تحتوي على وعود

غير واضحة أو مبالغ فيها، وذلك عند التسويق أو الإعلان عن المنتجات المصرفية، أو برامج الجوائز، أو أية إعلانات للجمهور مزمع تنفيذها. ويأتي ذلك في إطار حماية حقوق المواطنين وتعزيز درجة الشفافية والإفصاح في الجهاز المصرفي.

وفي إطار إستراتيجية سلطة النقد الهادفة إلى تحقيق الاشتمال المالي لكافة فئات المجتمع الفلسطيني، فقد شرعت سلطة النقد بحملة توعية مصرفية شاملة، أهمها استحداث الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب لأول مرة في فلسطين، وذلك في العام 2011، حيث انضمت سلطة النقد في هذا العام إلى المؤسسة الدولية لتوعية الأطفال والشباب. وقد تم اعتماد يوم السادس عشر من آذار في كل عام كيوم مصرفي للأطفال والشباب. ونتيجةً للنجاح الكبير الذي حققته سلطة النقد في تنفيذ الأسبوع المصرفي الثاني للعام 2013[16]، حصلت على

[16] تضمنت فعاليات الأسبوع المصرفي خلال الفترة (16-2013/3/21) زيارة 90 ألف طالب وطالبة في مدارسهم في مختلف محافظات الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة والموزعين على 1600 مدرسة. كما قام الطلبة بزيارة 232 فرعاً مصرفياً، حيث خصصت هذه الفروع ساعة يومية لاستقبال طلبة المدارس. كما تضمن الأسبوع توزيع 170 ألف نشرة تعريفية على الطلبة في المدارس وفروع المصارف. وقد قام الطلبة بصحبة مدرسيهم بزيارة الفروع المصرفية والتعرف على ما تقدمه من خدمات، حيث استقبلهم ممثلون عن البنوك الذين قدموا بدورهم شروحاً وافية عن آليات عمل المصارف وذلك لرفع مستوى وعي الطلبة المصرفي من خلال هذا البرنامج التوعوي الهادف لتعزيز الثقافة المصرفية لدى شريحة الأطفال والشباب. وفي توصياتهم الختامية، أكد الأطفال والشباب المشاركون في فعاليات المؤتمر على ضرورة توفير وإتاحة التعليم والتوعية المالية لجميع الطلبة وذلك من خلال البنوك والمدارس، وتقديم فرص العمل من خلال برامج التدريب العملي والمهني في المدارس، وتقديم المنح الدراسية للطلبة المتفوقين، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة وتوفير التعليم الالكتروني في المجال المالي وتوفير التدريب على الريادة وإتاحة المزيد من الفرص للشباب.

ولاختبار مدى جدوى تأثير فعاليات الأسبوع المصرفي وتحقيق الهدف المرجو منه أجرت سلطة النقد الفلسطينية استبيان، لقياس أثر الأسبوع المصرفي على نمو الوعي والثقافة المصرفية لدى جيل الأطفال والشباب من خلال حجم النمو في المعلومات المصرفية الأساسية لديهم، وتم توزيعه قبل إطلاق الفعالية وبعدها على 1409 طلاب وطالبات من الصف الثامن الأساسي في مدارس الضفة الغربية. وتضمن الاستبيان 13 سؤال، أوضحت الإجابة القبلية والبعدية عليها، تعزيز الوعي المالي وخاصة لدى شريحة الطلاب. وبلغت نسبة التغير الإيجابي حول الدور الذي تقوم به سلطة النقد كجهة رقابية مسؤولة عن تنظيم عمل المصارف 41.7%، ونسبة التغير الإيجابي تجاه المعرفة بوجود بنك أو مؤسسة مصرفية في منطقة السكن 45%، ونسبة الزيادة في معرفة طبيعة عمل المصارف 39.1%، ونسبة المعرفة بالفرق بين المصارف الإسلامية والتجارية 40.6%، وزادت الثقافة المصرفية المتعلقة بالعملات المتداولة في فلسطين بنسبة 26.6%، وارتفعت نسبة المعرفة بأن الجنيه الفلسطيني هو العملة الفلسطينية القديمة بمقدار 26.3%. كما أظهر الاستبيان أن التثقيف المصرفي الذي تقوم به سلطة النقد أسهم في تعزيز وتطوير الوعي لدى جيل المستقبل وذويهم وأن النمو في المعرفة يتزايد من فعالية لأخرى.

جائزة (Global Money Week 2013) كأفضل برنامج للتوعية المالية والمصرفية تم تنظيمه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز الوعي المالي لدى شريحة الأطفال والشباب، والتي تصدر عن المؤسسة المالية العالمية لتعزيز الوعي المالي للأطفال والشباب ومقرها أمستردام، وذلك ضمن فعاليات المؤتمر السنوي للاشتمال المالي[17] والذي تم عقده في اسطنبول/تركيا في الفترة بين 7-2013/05/9.

إن تعزيز مستويات الوعي والثقافة المصرفية لدى شرائح المجتمع المختلفة جاء استناداً إلى نتائج المسح الميداني الذي خلص إلى أن حوالي 47% من العينة التي شملها المسح لا تتعامل مع المصارف، لأسباب تتعلق بالنواحي الدينية وغيرها. وبالتالي فإن سياسة سلطة النقد التوعوية مخصصة للتعريف بوجود مصارف إسلامية تتفق مع أحكام الشريعة، إلى جانب التركيز على الثقة بالجهاز المصرفي والسلطات الرقابية. وتم نشر مقالات توعية مصرفية في الصحف المحلية تتعلق بحقوق العملاء وكفلائهم والخدمات المصرفية المتوفرة لدى المصارف، وطرق الاستفادة منها وآلية عمل نظم سلطة النقد خصوصاً نظام الشيكات المعادة. وكذلك تنظيم ندوات توعية مصرفية للعديد من شرائح الجمهور المختلفة.

[17] تم تنظيم المؤتمر تحت رعاية مجلس إدارة السوق المالي التركي وبالتعاون مع البنك المركزي التركي وبورصة اسطنبول، وشاركت في فعالياته أربعمائة شخصية عالمية رفيعة المستوى وذات شأن كبير في المجال الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى مشاركة علي بابكان، نائب رئيس الوزراء التركي، وإبراهيم ترهان، رئيس بورصة اسطنبول. ويعتبر المؤتمر المذكور قمةً تجمع المهتمين بالحوار في سبيل تطوير الوعي المالي والمصرفي وممثلين سياسيين واقتصاديين ومؤسسات مالية ومنظمات غير حكومية وأكاديميين ومؤسسات تمكين ومناصرة الأطفال والشباب. كما ويعتبر فرصة لتبادل الأفكار المبدعة والخلاقة وتجديد الالتزام بتطوير فلسفة تنمية الوعي المالي لدى الأطفال والشباب في مختلف بقاع العالم. وقد تضمن المؤتمر اجتماعات لصياغة توجهات الأطفال والشباب للمرحلة المقبلة في مجال الوعي المالي بالإضافة إلى تقديم توصيات مباشرة لصناع القرار. وخلال يومين من الورش واللقاءات، تحدث الأطفال والشباب القادمون من أكثر من مائة دولة عن تجاربهم المالية وتبادلوا الخبرات والأفكار مع نظرائهم وذلك خلال جلسات التفاعل، حيث استطاع المشاركون التواصل ومشاركة وتبادل الأفكار، وقد خصصت بعض الورش لمناقشة الأبحاث الخاصة بالشؤون المالية للأطفال والشباب ودراسة إمكانية إجراء المزيد من الأبحاث التي تدعم المبادرات الشبابية. كما تحدث الشباب عن إنجازاتهم في تشكيل وصياغة بعض البرامج الوطنية ودورهم في التثقيف الاقتصادي والريادة الشبابية في بلدانهم.

6. تطوير العلاقات الدولية

حرصت سلطة النقد خلال الفترة الماضية على تطوير علاقاتها الإقليمية والدولية، والعمل على ربط الجهاز المصرفي الفلسطيني مع المنظومة المصرفية العالمية بما يحقق الرقي والتطور في الخدمات المقدمة من هذا الجهاز. وفي هذا السياق فقد تم الانضمام والمشاركة في العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية كما يلي:

- الانضمام إلى برنامج إدارة الاحتياطيات (Reserves Advisory And Management Program: RAMP) التابع لوحدة الخزينة في البنك الدولي (World Bank Treasury)، والذي يهدف إلي تقديم خدمات استشارية وتدريبية لمديري الاستثمار في البنوك المركزية للدول، وإكسابهم قدرات فنية متطورة تسهم في إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي والمحافظ الاستثمارية الأخرى بكفاءة. ووفقاً لهذا البرنامج تم استثمار 100 مليون دولار لسلطة النقد، بالإضافة إلى تدريب موظفي سلطة النقد القائمين على إدارة الاحتياطيات، وتطوير مهاراتهم في مجال إدارة الاحتياطيات والمخاطر، وذلك من خلال دورات تدريبية وورش عمل ستستمر على مدار السنوات القادمة. كما تم توفير حسابات خاصة لكافة موظفي دائرة العمليات النقدية[18] على الموقع التعليمي الشامل عبر الإنترنت الذي يوفره البنك الدولي.

[18] خلال عام 2011 اعتمد مجلس إدارة سلطة النقد المبادئ الأساسية لإدارة الاحتياطات الأجنبية المستندة لأفضل المعايير والمبادئ الدولية في هذا المجال، وذلك استنادا إلى توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقرارات وتوصيات لجنة الاستثمار في سلطة النقد. كما تم اعتماد دليل إجراءات وأخلاقيات العمل لدائرة العمليات النقدية، وكذلك اعتماد إجراءات عمل وحدة الاستثمار بما يتوافق مع احدث المعايير الدولية في مجال الاستثمار والخزينة. كما قامت دائرة العمليات النقدية بالبدء بتفعيل قسم عمليات السوق المفتوحة بمساعدة خبراء من صندوق النقد الدولي من اجل المساعدة في إنشاء هذا القسم والذي ستكون مهامه إدارة إصدارات الأدوات النقدية كشهادات إيداع البنك المركزي، بالإضافة إلى القيام بإدارة عملية إصدار أدوات الدين الحكومي نيابة عن الحكومة الفلسطينية.

- الانضمام إلى عضوية المؤسسة العالمية لدعم التوعية المالية للأطفال والشباب، وذلك بهدف رفع مستويات الوعي والتعليم المالي لدى الأطفال والشباب (Child Youth -CYFI Finance International في هولندا.
- الانضمام إلى الشبكة العالمية للتعليم المالي (International Network on Financial Education, INFE) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- نشر عدد من التقارير حول أداء وتطور الجهاز المصرفي باللغة الإنجليزية في عدة مواقع وصفحات مالية دولية خلال العام 2011، كالصفحة الإلكترونية لسوق رأس المال الدولي ICMA-London، Bloomberg، LinkedIn، ومجلة البنوك Ogarit، وغيرها.
- الانضمام في عضوية عدد من مجالس الإدارة لمؤسسات دولية[19]، والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، وسعيها للانضمام لمؤسسات أخرى. وفي هذا السياق استمرت سلطة النقد في متابعة تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة مع كل من البنك المركزي المصري، والبنك المركزي الأردني.
- حصول سلطة النقد في أواخر العام 2012، على عضوية المؤسسة الدولية لضامني الودائع كعضو مشارك.
- قبول تسجيل فلسطين رسمياً في سجلات جمعية سويفت العالمية وعضويتها في المنظومة الدولية التي تعمل بنظام الآيبان وتفعيله بتاريخ 2012/7/7.
- مطالبة مؤسسة التحالف من أجل الشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion- AFI) لسلطة النقد بالاستمرار برئاسة لجنة العمل الفرعية لوضع المعايير الإرشادية لموضوع "البيع وممارسات التسويق المصرفية"، حيث تم إعداد دراسة تحليلية شاملة

[19] يذكر أن سلطة النقد منضمة لعضوية لجنة الرقابة المصرفية العربية/ صندوق النقد العربي، واتحاد المصارف العربية، ومجلس خدمات المؤسسات المالية الإسلامية، وغيرها.

عن المصارف في فلسطين ومؤسسات الإقراض تتعلق بممارسات البيع والتسويق. وذلك بناءً على نتائج الاستبانة التي تم توزيعها على المصارف ومؤسسات الإقراض وبالاعتماد على المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العشرين والبنك الدولي ذات العلاقة. وتم تقديم نتائج الدراسة إلى مؤسسة AFI، وعلى ضوئها تم إعداد التوصيات المتعلقة بممارسات البيع والشراء. وقد نوقشت نتائج الدراسة لاحقاً في اجتماع أعضاء مؤسسة AFI في جنوب أفريقيا وذلك لاعتمادها وتعميمها على كافة الدول الأعضاء لإعداد مسودة للمعايير الإرشادية المتعلقة بالموضوع.

خامساً: مؤشرات التطور المالي في فلسطين

❖ تطور الحسابات المصرفية (الإيداع والاقتراض)

انعكست التطورات السابقة في القطاع المصرفي –لا سيما نحو تعزيز استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية– ايجابياً على مؤشرات الوساطة المالية في القطاع المصرفي ونجاحها في أداء الدور المنوط بها. فقد نمى عدد الحسابات المصرفية بمعدل 8.8% في المتوسط خلال الفترة (2008-2012) لتصل إلى حوالي 2.7 مليون حساب، أي حوالي 63.3 حساب لكل مئة شخص من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما بلغ عدد المودعين حوالي 1.5 مليون مودع (يمثلون حوالي 34% من عدد السكان) في العام 2012 بمتوسط نمو 6.6% خلال الفترة المذكورة، بينما ارتفع عدد المقترضين ليصل إلى أكثر من 253 ألف مقترض بمتوسط نمو 18.8%، بينما بلغ عدد القروض التي حصلوا عليها أكثر من 343 ألف قرض في العام 2012.

الجدول (3): عدد حسابات الودائع والقروض وقيمها في المصارف العاملة في فلسطين (2008-2012)

القيمة مليون دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط معدل النمو
عدد الحسابات المصرفية	1,947,265	2,011,242	2,185,779	2,543,347	2,715,354	8.8%
عدد المودعين:	-	1,216,398	1,414,238	1,416,490	1,463,978	6.6%
منه: الشركات الصغيرة والمتوسطة	-	8,383	12,032	13,914	16,960	27.0%
الأفراد	-	1,182,928	1,382,970	1,385,162	1,406,026	6.2%
قيمة ودائع العملاء (الجمهور)	5846.9	6296.8	6802.4	6972.5	7484.2	6.4%
منها: الشركات الصغيرة والمتوسطة	-	222.5	286.1	239.1	186.6	-3.3%
الأفراد	-	4782.3	4990.1	5308.1	5457.6	4.5%
عدد القروض	222,216	234,947	246,460	332,297	343,466	12.2%
عدد المقترضين:	-	151,750	180,339	226,245	253,441	18.8%
منها: الشركات الصغيرة والمتوسطة	-	2,328	2,031	2,993	4,303	26.1%
الأفراد	-	146,667	172,951	213,156	233,328	16.9%
إجمالي التسهيلات:	**1828.2**	**2234.2**	**2885.9**	**3550.7**	**4199.1**	**23.2%**
منها: الشركات الصغيرة والمتوسطة	-	136.6	181.0	210.8	259.6	24.0%
الأفراد	-	733.0	1023.2	1315.1	1628.6	30.7%

❖ مؤشرات العمق المالي

بشكلٍ عام تعززت نسب العمق المالي، إذ ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 40.2% في العام 2012. ومع ذلك، تبدو هذه النسبة منخفضة

مقارنةً ببعض دول الجوار، حيث بلغت حوالي 80.1% في كل من مصر والأردن و166.8% في لبنان في العام 2012. جدير بالذكر أن سلطة النقد تستهدف زيادة الائتمان المحلي من خلال تخفيض التوظيفات الخارجية للمصارف.

ومن النسب الأخرى للعمق المالي، نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من إجمالي التسهيلات، التي بلغت 66.5% في العام 2012، وحوالي 70.7% كمتوسط خلال الفترة (2008-2012). وتعتبر هذه النسبة متوسطة مقارنةً مع بعض دول الجوار حيث بلغت 91.1% في الأردن، و85.4% في مصر، و54.9% في لبنان في العام 2012.

ومن نسب العمق المالي التي تقيس توجه الجمهور نحو الادخار المصرفي نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الناتج المحلي التي بلغت 73.0% في العام 2012، وهي نسبة متوسطةً مقارنة مع دول الجوار حيث بلغت 112.3% في الأردن و65.3% في مصر في العام 2012. ولا يختلف الأمر كثيراً عند مقارنة نسبة إقبال القطاع الخاص نحو الإيداع المصرفي، حيث بلغت نسبة ودائع القطاع الخاص من إجمالي ودائع العملاء 91.7% في فلسطين في العام 2012 مقارنةً مع 93.2% في الأردن، و85.5% في مصر، و97.9% في لبنان في نفس العام.

بشكلٍ عام، يتجه دور الوساطة المالية في فلسطين نحو التحسن والتطور عبر الزمن، حيث ارتفعت نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء من 50.9% في العام 2011 إلى 56.1% في العام 2012، وهي نسب متوسطة مقارنةً مع دول الجوار، حيث بلغت هذه النسبة 71.4% في الأردن، و49.5% في مصر، و54% في لبنان في العام 2012.

الشكل (8): التسهيلات الائتمانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2012-2008

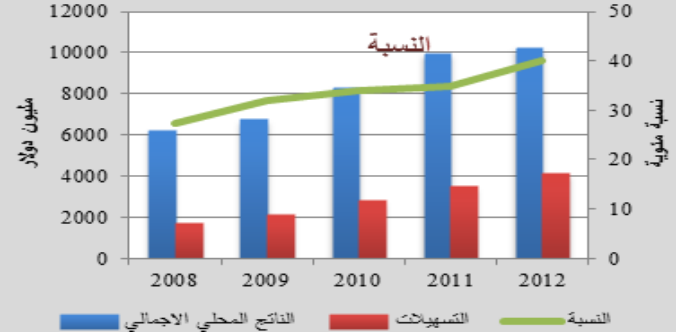

الشكل (9): تسهيلات القطاع الخاص كنسبة من إجمالي التسهيلات 2012-2008

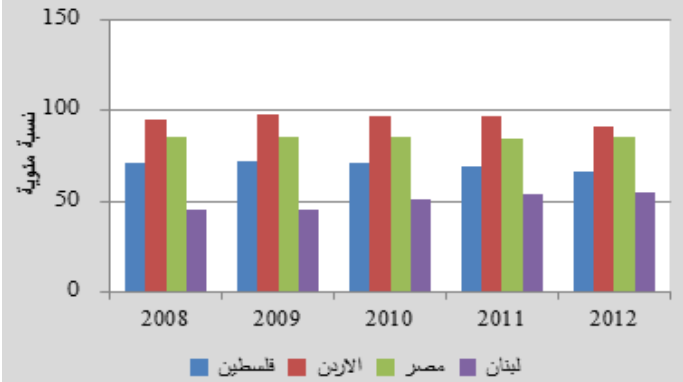

الشكل (10): التسهيلات كنسبة من ودائع العملاء، 2012-2008

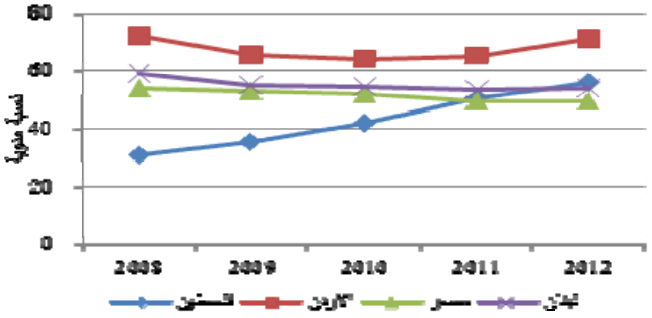

خاتمة

بالرغم من الصعوبات والعوائق الكبيرة التي تعيشها فلسطين، خاصةً استمرار الاحتلال وسياساته التدميرية لبنية الاقتصاد الفلسطيني، واستمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وما يترتب على ذلك من مخاطر على النظام المالي بشكلٍ عام، والنظام المصرفي بشكلٍ خاص، إلا أن سلطة النقد استطاعت مواصلة مسيرة إنجازاتها في شتى الميادين والمجالات ذات العلاقة. وتم تحقيق العديد من الانجازات الهامة سواء على مستوى التشريعات والتعليمات والنظم الرقابية، أو على مستوى انجاز بعض المشاريع الهامة وتطوير نظم الرقابة المصرفية، وتعزيز الانتشار والشمول المصرفي والمالي، والسعي بشكل حثيث نحو تطبيق تعليمات بازل بمختلف مراحلها، بما يسهم تدريجياً في استكمال كافة المتطلبات للتحول نحو بنك مركزي حديث ومتطور وكامل الصلاحيات.

لقد أضحى القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، ويسهم في تكوين القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد. لكن هذا الدور يختلف من دولة لأخرى بحسب مدى تطور وحداثة القطاع المصرفي وكفاءة دوره، وعمق الارتباط بينه وبين الاقتصاد الحقيقي. لذا تعتمد غالبية الدول النامية، ومن ضمنها فلسطين، اعتماداً مباشراً على الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة.
إن الاهتمام بالجهاز المصرفي الفلسطيني، والعمل على تطويره وإيجاد البنية التحتية له، نابع من كونه يتمتع بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي، باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي الفلسطيني. واهتمام سلطة النقد منذ تأسيسها بإعادة تفعيل الدور المصرفي عبر إعادة افتتاح وترخيص المصارف العربية التي كانت عاملة في فلسطين قبل حرب حزيران 1967، بالإضافة إلى تأسيس وترخيص مصارف محلية (وطنية) جديدة يأتي في هذا السياق. إذ لم يكن هناك وجود للمؤسسات الأخرى التي تعتبر ضمن هيكل النظام المالي الفلسطيني، حيث

أن سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) تأسس لاحقاً في عام 1997، وكان نشاطه محدوداً ومقتصراً على عدد قليل جداً من الشركات المدرجة. كما اقتصر على تداول الأسهم فقط، ومؤخراً تم إدخال التداول في بعض السندات.

من جانبٍ آخر، لا زالت المؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين والرهن العقاري والتمويل التأجيري (المنضوية تحت إشراف هيئة سوق رأس المال) بحاجة إلى تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية. كما أن نشاطها المالي ذو تأثير محدود في النمو الاقتصادي، وهي بحاجة إلى المزيد من الوقت كي تكون أكثر فاعلية وإسهاماً في النمو الاقتصادي.

مما سبق يتضح أهمية التعويل على القطاع المصرفي باعتباره شريان التمويل الرئيس للاقتصاد الفلسطيني، والضامن الأساسي لتوفير كافة الخدمات المالية التي تحتاجها مختلف الأنشطة الاقتصادية ومختلف الشرائح الاجتماعية. وهو المعول عليه في خطط التنمية كمصدر أساسي للتمويل سواء للقطاع الخاص أو القطاع العام (مع ضمان عدم المزاحمة بين القطاعين العام والخاص في الحصول على الموارد المالية). وهذا يفرض أهمية المتابعة الحثيثة لتطوير البنية المالية والمصرفية التحتية بما يتواءم مع التطورات والمستجدات العالمية في المجال المالي والمصرفي. واستشرافاً للمستقبل، تستعد دائرة العمليات النقدية في سلطة النقد لإدارة عمليات السوق المفتوح وإصدار الأوراق المالية الحكومية، بالإضافة إلى شهادات ودائع سلطة النقد، وذلك بمساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر - 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006 .
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.

19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENTSYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر - 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010

42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني –تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.